الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

الفضلة و دورها في بناء الجملة العربية

في شعر حسان بن ثابت

رسالة مقدمة لنيل درجة الماستر العلوم في الآداب و اللغة العربية

تخصص: علـــوم اللـــسان

إعداد الطالب:
عادل شقراوي

إشراف الأستاذ:
صالح حوحو

السنـة الجامعية

1436هـ / 1437هـ

2015م / 2016م

"قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "

الآية 26 من سورة آل عمران

شكر و عرفان

الحمد لله وحده حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه ، و هو وحده المستعان و عليه التوكل. اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك و ارفعني به عندك ، و اجعله سبيلا لرضاك سبحانك.

الشكر للوالدين الكريمين ، و للأستاذ المحترم صالـــح حوحــو التقدير و الامتنان ، الذي كان بحق متعهدا لهذا العمل خير تعهد ، فجزاك الله خيرا أستاذي

مقـــــدمـــــة

الحمد لله الذي جعل الأرض و السماوات علامات على تمام عمله وقدرته ، و الصلاة و السلام على سيد العارفين أفصح خلقه.

كثر الحديث – قديما – حول قضية الفضلة ، و كثـرت – حديثا – حـولها الدراسـات التي عالجتهـا و بحثت في تعاريفها و مفاهيمها ، باعتبارها تركيبا من تراكيب اللغة العربية ، و كل ذلك من أجل تحديد ضوابط تحكم التغيرات الكلامية ، وتحلل مكونات الجملة و تفسر نظامها ، و تعين على إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينتج عن هذه التحاليل من آثار في اللفظ و في المعنى.

و تتأسس هذه القضية – أي الفضلة – كونها مركبا إضافيا يتعاضد مع العمدة كي يشكلا معا الجملة العربية ، فهما طرفان لا يستغني أحدهما عن الآخر البتة سواء كانا مذكورين أم مقدرين ، و قد اصطلح النحاة على العديد من التسميات التي أطلقوها على الفضلة و مختلف عناصرها كالمتممات و التـذييلات و قد جاء ذلك في إطار تيسير الدرس النحوي و تبسيطه للراغبين في تعلمه.

و قد كان من أسباب اختياري لهذا الموضوع بادئ الأمر رغبتي في إلقاء نظرة على بدايات الدرس النحوي ، و نشأته و تطوره و أهم موضوعاته وأقطابه ، إضافة إلى :

- إصراري على استيعاب قضية الفضلة و ما تطرحه من أفكار و تشعبات.
- أيضا حاجتي للتعرف على أوليات النحو و مسائل الإعراب من خلال الفهم الجيد لطبيعة بناء الجملة العربية.
- إثراء موضوع الفضلة و المشاركة و لو بجهد بسيط في بعض تفاصيله خاصة التطبيقية منها.

ولكل هذه الأسباب و غيرها عكفت طيلة السنة كاملة على إنجاز هـذا البحث المـوسـوم بـ: **الفضلة و دورها في بناء الجملة العربية** ، محاولا من خلال فصليه الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي حددتها كالآتي: مالفضلة ؟ و ما دورها في بناء الجملة العربية ؟ و للإجابة عن هذه الإشكالية ، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدني كثيرا و سهل علي مسالك الوصول إلى الغاية المرسومة و الهدف المنشود من هذا البحث.

و قد قسمت البحث إلى فصلين: أولهما نظري و ثانيهما تطبيقي ، و سبقتهما هذه المقدمة ، و تلتهما خاتمة لخصت فيها كل ما توصل إليه البحث من نتائج و استنتاجات عامة و خاصة.

أما الفصل الأول فقد حوى ثلاثة مباحث ، خصصنا المبحث الأول للجملة العربية بصفة عامة من حيث التعريف و التقسيم. و المبحث الثاني ، فقد خصصناه للعمدة ، و الثالث أفردناه للفضلة من حيث تعريفها و أنواعها و صورها من مفعولات ، بشتى أنواعها و حال و تمييز و صفة .....

و أما الفصل الثاني الذي كان تطبيقيا حيث استعنا فيه بنماذج كثيرة من قصائد شاعر الرسول صلى الله عليه و سلم "حسان بن ثابت" ، و ذلك كي نوضح بالمثال المناسب الدور المهم الذي تقوم به الفضلة في بناء الجملة العربية ، على هذا الأساس جاءت مباحث هذا الفصل على النحو الآتي:

- فالمبحث الأول خصصناه لدراسة المفاعيل الواردة في ديوان "حسان بن ثابت".
- و المبحث الثاني كان للحديث عن الحال.
- و الثالث كان للصفة.
- و المبحث الرابع كان لدراسة المنادى.

و كما نعلم جميعا ، لا يخلو أي بحث من الصعوبات ، و من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا هذا البحث و نحن نتقصى أثر الفضلة في الديوان ، هو الموضوع نفسه لاتساعه و تعدد أنواع الفضلات.

- بالإضافة إلى قلة الدراسات المختصة التي عالجت هذا الموضوع برؤية علمية و في أطر أكاديمية.

و بفضل الله عز و جل ، ثم بفضل الأستاذ و توجيهاته ، تمكنت من تجاوز جميع تلك الصعوبات ، فتم البحث على ما نرتضيه و انتهى إلى ما نبتغيه.

و من المصادر التي اعتمدت عليها و كانت زادا لي و معينا أذكر الآتي:

- كتاب: "الخصائص" ، لصاحبه أبي الفتح ابن جني.
- كتاب: "مغني اللبيب" ، لصاحبه ابن هشام الأنصاري.
- كتاب: "شرح المفصل" ، لصاحبه ابن يعيش.

و من المراجع نذكر:

- كتاب: "في النحو العربي نقد و توجيه" ، لمهدي المخزومي.
- كتاب: "النحو الوافي" ، لعباس حسن.
- كتاب: "من أسرار اللغة العربية" ، لإبراهيم أنيس.

و خير ما أختم به كلامي في هذا المقام أن الحمد لله الذي وفقني إلى هذا و سدد خطاي ، و يسر لي ما صعب و أغلق أمامي ، دون أن أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الذي كان عونا لي متى لجأت إليه و استعنت به. فهو نعم الأستاذ و نعم الناصح و نعم الموجه.

الفصل الأول:

الفضلة تعريفها و عناصرها

المبحث الأول: الجملة العربية ت

عريفها و تقسيماتها

أ/ الجملة العربية ، تعريفها:

اهتم علماؤنا في درسهم اللغوي بالنحو ، و أكثر ما اعتنوا به هو الجملة. فما من نحوي إلا و خاض الحديث فيها فالجملة هي أساس الدراسات اللغوية و النحوية ، وهي اللبنة الأولى في الدراسة النحوية لأن النحو يهتم بالتركيب ، و الجملة أساس المركبات ، و الجملة من حيث تعريفها اللغوي: << من مادة "ج .م .ل" والجملة واحدة الجمل ، و الجملة جماعة الشيء ، و أجمل الشيء جمعه عن تفرقة ، و أجمل له الحساب كذلك ، و الجملة جماعة كل شيء ، و أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة ، قال تعالى قي سورة الفرقان الآية الثانية و الثلاثين (لولا أنزلنا عليه القرآن جملة واحدة) و أجملت الحساب إذا جمعت آحاده و أكملت أفراده >>[1] ، فمادة " ج. م. ل " في اللغة تدور حول الجمع و معناه. هذا من حيث اللغة أما من حيث الاصطلاح فلم يرد في "الكتاب" تعريف صريح أو نص صحيح للجملة إذ تردد عند سيبويه مصطلح الكلام في قوله: << هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة فمنه مستقيم حسن و محال و مستقيم كذب و مستقيم قبيح و ما هو محال كذب >>[2] ، فسيبويه لم يعط تعريفا للجملة. و هكذا شهدت الجملة بعده اضطرابا في تعريفها و عدم استقرار على معنى واحد << فقدم العلماء على اختلاف انتماءاتهم عدة تعريفات مقاربة للجملة منذ عهد أفلاطون "347 ق.م" إلى يومنا هذا ، و قد ذكر "يونغ" في الثمانينات أن عددها يفوق الثلاثمائة ، بالإضافة إلى التعريفات التي جاءت بعد هذه الفترة. فكيف يمكننا أن نعدها أو أن نحصرها في تعريف واحد يتوافق و كل الألسن و المذاهب؟ >>[3] ، من هنا نلاحظ أن موضوع الجملة موضوع قديم ، و كثرة التعريفات دليل على اهتمام النحاة بها هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الجملة في الدرس اللغوي عامة و النحوي خاصة و اهتمام النحاة بها جعلهم يختلفون في كونها مرادفة للكلام أو غير ذلك ، فمنهم من عدها مرادفة للكلام معتمدا في ذلك على شرط الإفادة كابن جني و عبد القاهر الجرجاني و الزمخشري و ابن مالك و غيرهم إلا أن هذين الأخيرين أضافا شرط الإسناد ، يقول

---

(1) ابن منظور : لسان العرب تح: عبد السلام هارون ، دار صادر بيروت ، لبنان ، ط1 ، مادة: "ج. م. ل".

(2) سيبويه: الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1988م ، ج1 ، ص:25.

(3) يوسف بحياوي: الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديوان "محمد العيد آل خليفة" ، و أحمد سحنون ، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، د.ط ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2013م ، ص:21.

ابن جني معرفا الكلام: << أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه و هو الذي يسميه النحاة الجمل نحو زيد أخوك و قام محمد و ضرب سعيد و في الدار أبوك و صه و مه و رويدا و حاء و وعاء في الأصوات و حسن و لب و أف فكل لفظ استقل بنفسه و جنيت ثمرة معناه فهو الكلام >>[1].

فمعظم النحاة سووا بين مصطلحي الجملة و الكلام معتمدين في ذلك على مبدأ الإسناد، فهاهو الأصفهاني في شرحه للمختصر يقول: << الجملة ما وضع لإفادة نسبة ، أي إسناد إحدى الكلمتين إلى أخرى لإفادة المخاطب معنى يصح السكوت عليه مثل زيد قائم فيخرج عليه المركب الإضافي مثل غلام زيد لأنه لم يفد المخاطب معنى يصح السكوت عليه و الجملة تتألف من اسمين أو من فعل و اسم لأن الجملة تتضمن معنى الإسناد ، و الإسناد يقتضي مسندا أو مسندا إليه ، و الاسم يصلح لهما و الفعل يصلح أن يكون مسندا لا يصح أن يكون مسندا إليه ، و الحرف لا يصلح لشيء منهما >>[2].

نلاحظ أن الأصفهاني ضم صوته إلى صوت الذين ذكرناهم و يدعمهم بحجج ثم يسرد قائلا: << و التركيب العقلي من كلمتين لا يزيد على ستة : اسم مع اسم ، اسم مع فعل ، اسم مع حرف فعل مع فعل فعل مع حرف ، حرف مع حرف ، و الأربعة الأخيرة لا تتأتى منها الجملة ، إما لعدم المسند أو المسند إليه أو لعدمها جميعا >>[3]، فالأصفهاني يصنف نفسه ضمن الطائفة التي تنادي بالمساواة ، ثم يذكر الاحتمالات التي يكون فيها الإسناد ، لينتهي إلى أنه – أي الإسناد – لا يكون إلا في مسألتين اثنتين و هما الاسم مع نضيره أو الاسم مع الفعل. من خلال هذا التعريف نجد أن ابن جني يصرح بأن الكلام و الجملة شيء واحد ، فهو يرى بأنهما مترادفان يؤديان معنى واحدا مستقلا بذاته ، فجعل المساواة بينهما شرطها الإفادة. و هذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث أكد أن الكلام و الجملة متساويان ، فهو يقول في مفصله: << و الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى و هذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل و اسم و تسمى الجملة >>[4].

---

(1) ابن جني : الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ط1 ، ص: 17.

(2) الأصفهاني: بيان المختصر ، شرح لابن الحاجب في أصول الفقه ، تح: محمد مظهر ، جامعة أم القرى ، إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، المملكة السعودية ، ط1 ، 1986م ج1 ، ص: 156.

(3) الأصفهاني: المصدر نفسه ،ص: 153.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري ، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب ، الدار العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ج1 ، ص: 72.

نلاحظ في كلام الزمخشري تأكيده على شرطين و هما التركيب و الإسناد ، فالكلام أو الجملة عنـــده مركب و لا يكون مفردا ، ثم قيد التركيب بالإسناد لأن المركبات متنوعة منها الإضافي و المزجي و العددي و غيرها من المركبات و إلى هذا قصد ابن مالك حيث قال:

<< هو من اسمين كزيد ذاهب و اسم و فعل نحو فاز التائب

كل المثالين يسمى جملـــة و فيهمـا الحـرف يكـون فضله

أي تركيب الكلام إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر كإسناد في قولنا زيد ذاهب ، و إما من اسم و فعل مسند هو إلى الاسم كإسناد "فاز" إلى "التائب" في قولنا فاز التائب>>[1] ، فابن مالك جعل شرط الجملة هو الإسناد إذ به تكون الجملة.

فهذه الطائفة من أشهر النحاة الذين سووا بين مصطلحي الكلام و الجملة ، في حين نجد هناك مـن خالفهـــم الـــرأي و سار على غير طريقهم ، إذ سعوا إلى التفريق بين المصطلحين ، << إلا أن الذي عليه جمهور النحاة هو أن الكلام و الجملة مختلفان فإن شرط الكلام الإفادة و لا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة و إنما يشترط فيها الإسناد سواء أفادت أم لم تفد ، فهي أعم من الكلام إذ كل كلام مفيد و ليس كل جملة مفيدة ، و جاء في التعريفات أنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفادت كقولك : زيد قائم ، أم لم تفد كقولك: إن يكرمني ، فالجملة لم تفد إلا بعد مجيء جوابها فتكون أعم من الكلام مطلقا >>[2] ، نستنتج أن جمهور النحاة فرقوا بين المصطلحين "الكلام و الجملة" ، حيث اشترطوا في الأول الإفادة و الإسناد ، و اكتفوا في الثاني بالإسناد لذلك فالكلام عندهم أعم من الجملة فكل كلام جملة و لا ينعكس.

و نجد ابن هشام الأنصاري صاحب المغني يعرف الجملة أنها: << عبارة عن الفعل و فاعله كقام زيد أو المبتدأ و الخبر كزيد قائم و ما كان بمنزلة إحداهما نحو ضرب اللص ، أقائم الزيدان ، و كأن زيد قائما أو ظننته قائما >>[3] .

(1) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000م ، ص: 56.

(1) فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها و أقسامها ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2007م ، ص: 21.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تخ: محمد محي الدين بن عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، 1991م ، ج1 ص:431.

إن تعريف ابن هشام الأنصاري أهمل الإفادة في الجملة و لم يجعلها عمادا لها ، و استغنى عنها بالإسناد. فوافق بذلك الزمخشري في الإسناد على أنه شرط للجملة و خالفه في كون مصطلحي الجملة و الكلام مترادفين ، و يعقب على قول الزمخشري بقوله: << و بهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس و هو ظاهر صاحب المفصل بعد أن فرغ من حد الكلام قال و يسمى جملة و الصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها و لهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب جملة الصلة و كل ذلك ليس مفيدا ، فليس كلام >>[1] .

يؤكد ابن هشام الأنصاري أن الكلام أعم من الجملة ، و يدحض كل فكرة و رأي يخالفه بحجج و أدلة لغوية ، و باطلاعنا على التعريفات المذكورة للنحاة القدماء يمكن أن نستنتج أن اختلافهم حول المصطلحين "الكلام و الجملة" اختلاف من حيث كونهما مترادفين أو مختلفين ، فمنهم من نظر إلى العلاقة بينهما ، أنها علاقة ترادف و منهم من يرى أنها علاقة عموم و خصوص ، أي أن الكلام أعم من الجملة.

و قد لاحظنا اختلاف النحاة القدماء حول الجملة العربية من حيث الإفادة و عدمها ، و هذا الاختلاف لم يكن مقتصرا على القدماء فحسب ، بل تعداه إلى المحدثين من النحاة ، فإبراهيم أنيس في تعريفه للجملة يقول: << إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرا من الكلام ، يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر ، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت الجريمة؟ فأجاب: زيد. فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره >>[2] ، فالجملة عند إبراهيم أنيس لا بد أن تتوفر على شرط الإفادة و الجملة عنده في أقصر صورة قد تكون كلمة واحدة نحو سؤالك لشخص من كان معك؟ فتجيب: زيد ، و هي كلمة واحدة مفيدة حسن السكوت عليها.

(1) ابن هشام الأنصاري: المصدر السابق ، ج2 ، ص: 431.

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط6 ، 1978م ، ص:277.

يعرفها أيضا مهدي المخزومي بأنها: << الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات و هي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألف أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع >>[1] ، تعريف مهدي المخزومي للجملة يعتمد على الإفادة و التركيب ، و هي الوسيلة التي يفصح بها المتكلم عما خطر بباله للسامع.

و جاء تعريف الجملة أيضا في كتب المحدثين على أنها وحدة كلامية ، يقول الأستاذ أحمد مختار عمر: << كل كلام نقرؤه أو نسمعه مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد و كل وحدة من هذه الوحدات تسمى جملة >>[2] ، فالجملة عنده عبارة عن وحدة أساسية تكون مع نظيراتها من الجمل الكلام.

أما عباس حسن فكان تعريفه للجملة كالآتي: << هو ما تركب من كلمتين فأكثر و له معنى مفيد مستقل مثل:أقبل ضيف ، فاز طالب نبيه ، لن يهمل عاقل واجبا >>[3] ، اشترط عباس حسن في تعريفه للجملة التركيب ، و يقصد بالتركيب هنا التركيب الإسنادي كما في الأمثلة التي وظفها ، و كذلك الإفادة المستقلة . و من هذا الشرط يتبين لنا أنه – أي عباس حسن – يسوي بين مصطلحي الجملة و الكلام.

(1) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986م ، ص: 31.

(2) أحمد مختار عمر و آخرون: النحو الأساسي ، دار السلاسل للطباعة ، الكويت ، ط4 ، 1994م ، ص: 11.

(3) عباس حسن: النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1974م ، ج2 ، ص: 15.

و هكذا يمكن القول أن لجملة العربية عرفت مجموعة من التعاريف سواء قديما أو حديثا أثبتت عدم اتفاق النحاة على تعريف موحد للجملة ، و قد كان أساس اختلافهم نابع من عدم اتفاقهم حول مصطلحي الجملة و الكلام ، فمنهم من يرى أن بينهما علاقة تساو أي أن الكلام مساو للجملة و منهم من يرى أن العلاقة علاقة خاص بعام ، أي أن الجملة أعم من الكلام ، أو العكس ، فكل كلام جملة و ليس كل جملة كلام و هذا هو رأي الجمهور.

ب/ تقسيم الجملة العربية:

حظيت الجملة العربية في الدرس اللغوي بمنزلة جعلت أهل اللغة عامة و النحاة خاصة يدرسونها بعناية و اهتمام ، فقد كانت شغلهم الشاغل و بحثهم الدائم ، و هذا ما أدى بهم إلى اختلافهم حول تعريفها و كذلك حول تقسيمها ، فأما من حيث التعريف فقد عالجناه ، و أما من حيث التقسيم فهذا ما سنفصل فيه هاهنا.

تعددت أقسام الجملة العربية ، فمنها الاسمية و الفعلية و الظرفية و الشرطية ، ..... و المتصفح لكتب أسلافنا النحاة يجد ذلك واضحا و جليا ، و قد شارك في هذه التقسيمات جل النحاة ، و في مقدمتهم ابن هشام الأنصاري ، و الزمخشري ، و هذان المثالان على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ، إلا أن الذي عليه غالبية النحاة هو أن للجملة قسمين أساسيين و هما الاسمية و الفعلية.

فأما الجملة الاسمية يقول عنها صاحب المغني: << الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم و هيهات العقيق و قائم الزيدان >>[1] ، الجملة الاسمية عنده تكتسب اسميتها من صدارة الاسم إذا تصدر الجملة ، ثم يضيف قائلا: << مرادنا بصدر الجملة المسند و المسند إليه ، فلا عبارة بما تقدم عليها من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائم الزيدان و أزيد أخوك ، و لعل أباك منطلق و ما زيد قائما اسمية >>[2] ، يرى صاحب المغني أن الجملة تبقى اسميتها و لو تصدرت الاسم حروف عاملة أو مهملة.

الجملة الاسمية إذن : << هي كل جملة تصدرت باسم تصدرا أصليا و وصفت لإفادة بثبوت المسند للمسند إليه و استقراره بالقرائن الدالة عليه أو الثبوت أو الاستقرار معا >>[3] ، اشترط صاحب هذا الرأي

(1) ابن هشام الأنصاري: المصدر السابق ، ص:27.

(2) ابن هشام الأنصاري: المصدر نفسه ، ص: 433.

(3) يوسف يحياوي: المرجع السابق ، ص: 53.

شرطين حتى تكون الجملة جملة اسمية ، و هذان الشرطان هما الصدارة بالأصالة ، و أن يدل المسند على الثبوت و الاستقرار. فالشرط الأول الذي هو الصدارة فقد فصل فيه ابن هشام الأنصاري ، أما الشرط الثاني و هو الاستقرار و الثبوت ، فهو يلمح إلى أن الخبر لا بد أن يكون اسما ، لأن من دلالات الاسم الثبوت و الاستقرار. و بعبارة أخرى حتى تحظى الجملة الاسمية باسميتها يجب أن تخلو من فعل ، لأن الفعل يدل على التغير و التجدد و هو نقيض الثبوت و الاستقرار. ثم يذكر بالصفات التي تكون عليها الجملة الاسمية << المبتدأ و الخبر ، الاسم و الخبر مع إن و أخواتها ، و لا النافية للجنس و اسم الفعل ، و الأصل في الجملة الاسمية أن تدل على الثبات و الدوام ، كقولنا: الشمس منيرة ، فالمبتدأ مسند إليه لأنه لم يسبقه عامل و هو الشمس و الخبر "منيرة" و تمت به الفائدة >>[1].

إن الذين ذكرناهم و الذين لم نذكر من النحاة جعلوا الصدارة للاسم هي الفيصل في تقسيم الجملة و تحديدها. بمعنى أنها – أي الجملة الاسمية – إذا تصدرت باسم صريح فهي اسمية ، و منهم من زاد على شرط الصدارة شرطا آخر هو خلوها من الفعل. في حين نجد أن هناك من النحاة المحدثين نحوا منحى آخر في نظرتهم للجملة الاسمية ، و يصرحون بأن: << المعيار الرئيسي في تعيين نوع الجملة يرجع إلى المسند إليه فإذا كان متصدرا للجملة كانت اسمية ، و لا فرق في دخول النواسخ الحرفية و الفعلية فلا يخرجها ذلك من كونها جملة اسمية >>[2] ، فهؤلاء ذهبوا إلى أن النواسخ الحرفية أو الفعلية لا تغير أو لا تخرج الجملة الاسمية عن اسميتها ، أي أن الأفعال الناقصة من نحو كان و أخواتها لا تغير من طبيعة الجملة ، ثم يعرضون لنا بعض الأمثلة:

- إن الصدق منجاة.
- ألا ليت الشباب يعود يوما.
- كان الفاروق عمر مثالا رائعا في العدل.
- أوشك العمل أن ينتهي.

(1) يوسف يحياوي: المرجع السابق ، ص:53.

(2) نادية رمضان: الواضح في النحو و تطبيقاته ، جامعة حلوان ، مصر ، ط6 ، 2000م ، ج1 ، ص:175.

فليت و كان و أوشك لا تغير من اسمية الجملة و إن تصدرتها ، فالنواسخ الفعلية في مذهب هؤلاء لا يغير شيئا. << فجميع الجمل السابقة اسمية لكون العمدة "المسند إليه" اسما ، و الاسم هو الركن الأساسي المتصدر فيها ، و ما دخل عليها من الأفعال الناقصة فلا تقدر ركنا في الإسناد لكونها لا تدل على حدث >>[1]. ثم تضيف الباحثة نادية رمضان مؤكدة على صحة مذهبها قائلة: << دخول النواسخ لا يخرجها عن كونها جملة اسمية ، لأن هذه النواسخ تنسخ حكم الجملة الاسمية فمنها ما يرفع المبتدأ و يسمى اسمها و ينصب الخبر و يسمى خبرها و هي كان و أخواتها و كاد و أخواتها. و منها ما ينصب اسمها و يرفع خبرها و هي إن و أخواتها و "لا" النافية للجنس >>[2] ، فالنواسخ لا تضيف إلا دلالة فرعية و عدم إضافة أشياء أساسية قادت الباحثة إلى الحكم على أن النواسخ لا تغير من طبيعة الجملة من حيث سميتها فهي فقط تنسخ حكم الجملة الاسمية من رفع المبتدأ و نصب الخبر أو العكس أو نصبهما معا. فالأولى كـ: كان و أخواتها و الثانية كـ:إن و أخواتها و الثالثة كظن و أخواتها.

فنظرة النحاة للجملة الاسمية مختلفة ، فكل و نظرته ، أي أن كل طائفة تنظر من زاويتها الخاصة و الأمر الطبيعي أن تختلف التعريفات. فمنهم من ينظر إليها من زاوية صدارة الاسم ، و منهم من ناحية المسند إليه ، ، هذا في الجملة الاسمية ، فيا ترى كيف الحال في الجملة الفعلية؟ و هل أصابها ما أصاب الجملة الاسمية من اختلافات؟ هذا ما سنعرفه بعد أن نذكر بعض التعريفات المختلفة و نفصل فيها بحول الله.

ذكرنا سابقا أن الجملة العربية لها عدة أقسام من أشهرها قسما الاسمية و الفعلية ، فالجملة الفعلية هي القسم الثاني من أقسام الجملة العربية من حيث الصدارة ، لأن هناك تقسيمات تعتمد على النفي و الإثبات و تقسيمات تعتمد على الخبر و الإنشاء ، و الذي يهمنا هنا هو الجملة الفعلية. فما هي الجملة الفعلية؟ و ما هو المصوغ الذي يجعلها فعلية؟ الجملة الفعلية << هي النوع الثاني من الجملة العربية ، و هي التي تبدأ بفعل غير ناقص ، و حيث إن الفعل لا بد أن يكون تاما و الفعل الذي يدل على حدث فإنه لا بد له من محدث يحدثه ، أي لا بد له من فاعل و الجملة الفعلية لها ركنان: الفعل و الفاعل >>[3].

(1) نادية رمضان: المرجع السابق ، ص:175.

(2) نادية رمضان: المرجع نفسه ، ص: 205.

(3) عبده الراجحي: في التطبيق النحوي و الصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، دط ، 1993م ، ص:179.

يشترط الراجحي في الفعل أن يكون تاما غير ناقص ، دالا على حدث. فهو يخرج الأفعال الناقصة و كذلك "كان" التامة لافتقارها الحدث ، و هناك من لم يسلك مسلكه في تعريف الجملة الفعلية ألا و هو شوقي المعري في كتابه: "إعراب الجمل و أشباه الجمل" ، ففي تعريفه للجملة الفعلية يقول: << هي المتصدرة بفعل أيا كان نوعه تاما أو ناقصا ، لازما أو متعديا >>[1] ، صاحب هذا الرأي لا يشترط في الجملة الفعلية إلا صدارة الفعل و لا يهم نوعه.

و يذهب السامرائي نفس المذهب قائلاك << هي التي صدرها فعل نحو: حضر محمد ، كان محمد مسافرا ، و ظننت أخاك مسافرا >>[2] ، يشترط السامرائي في الجملة الفعلية صدارة الفعل ، و لا يهم نوع الفعل. ثم يشرع في تفصيل الشرط الذي اشترطه أي الصدارة ، بقوله:<< و المراد بالصدارة هنا أن الفعل إذا تقدم عليه حرف من الحروف و الفضلات تبقى الجملة على حالها من حيث فعليتها نحو: قام محمد ، هل سافر محمد؟ ، محمدا أكرمت ، و قوله تعالى في سورة القمر الآية السابعة: (خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث) >>[3].

و هكذا تبقى الجملة محافظة على فعليتها إذا دخلتها الحروف و الفضلات ، و إذا تصدرتها كذلك. و قد استعمل لفظة الفضلات و لم يقل الأسماء على أن الفضلات أسماء ، لأن الفضلات من جهتين: أولا: هي دائما معمولة ، و ثانيا: أن الأسماء قد تكون عمدة و إذا كانت كذلك فإن الجملة تتخلى عن فعليتها و تنتقل إلى الاسمية.

انتهج السامرائي منهج ابن هشام الأنصاري في تعريفه للجملة الفعلية ، حيث قال: << و الفعلية هي التي صدرها فعل كـ: قام زيد ، و ضرب اللص ، و كان زيد قائما ، و ظننته قائما ، و يقوم زيد و قم >>[4] ، فهاهو ابن هشام يقدم لنا الصور التي تكون عليها الجملة الفعلية. ففي المثال الأول قام زيد جملة فعلية مبنية للمعلوم و فعلها لازم ، و المثال الثاني ضرب اللص ، مبنية للمجهول ، و المثالان كان زيد قائما و ظننته قائما جملتان اسميتان دخل عليهما ناسخان فصارتا فعليتين ، و يقوم زيد جملة مبنية للمعلوم فعلها مضارع ، و قم جملة فعلية فعلها أمر و حذف الفاعل وجوبا.

---

(1) شوقي المعري: إعراب الجمل و أشباه الجمل ، دار الحارث ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 1997م ، ص:11.

(2) فاضل السامرائي: المرجع السابق ، ص:157.

(3) فاضل السامرائي: المرجع نفسه ، ص:157.

(4) ابن هشام الأنصاري: المصدر السابق ، ص: 22.

و بعد اطلاعنا على مجموعة التعاريف للجملتين الاسمية و الفعلية ، نؤكد أنهما لا تستقران على تعريف واحد من قبل النحاة و أهل اللغة ، حتى أننا نجد النحاة يختلفون حول الجملة الواحدة فهناك من يدرجها ضمن الجملة الاسمية و فريق يصنفها جملة فعلية ، و مثال ذلك الجملة الاسمية التي تتصدرها النواسخ من الأفعال نحو: كان الامتحان سهلا ، فمنهم من عدها جملة فعلية باعتبار الفعل تصدر الجملة. و منهم من اعتبرها جملة اسمية باعتبار الناسخ لا يقدم إلا دلالة فرعية و هي تغيير الحكم أو الحركة الإعرابية للمفردات داخل الجملة.

المبحث الثاني: العلاقة الإسنادية و مفهوم العمدة

أ/ العلاقة الإسنادية:

و بعد رصدنا للجملة العربية لدى النحاة قديما وحديثا ، و تتبعنا لها من حيث التعريف و التقسيم نجدها قائمة على الإسناد ، فمن حيث التعريف كما ذكرناه سابقا في تعريف الجملة عند الزمخشري و غيره هي عبارة عن كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، و أما التركيب كما رأيناه هو ما يتركب من اسمين أو اسم و فعل ، أو فعل و اسم ، و الإسناد لا يكون إلا في هذين الاثنين ، و كذلك التقسيم يقوم على الإسناد ، فإذا تقدم المسند إليه على المسند فهي جملة اسمية ، و إذا تأخر عنه – أي المسند إليه – فهي جملة فعلية. فالإسناد هو الفيصل في تقسيم الجمل و تمييزها ، إذن فما هو الإسناد؟

مصدر فعل رباعي أسند و جاء في اللسان << ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي و الجمع إسناد و كل شيء أسندت إليه شيئا ، فهو مسند ، و قد سند إلى الشيء ، يسند سنودا و استند و ساند و أسند غيره >>[1] ، فالإسناد هو إلحاق شيء بشيء ، و في عرف اللغويين من أهل النحو و البلاغة هو إلحاق لفظ بلفظ ، و من هنا سمي المسند و المسند إليه بهذين المصطلحين.

و لما للإسناد من أهمية فقد خصص لها إمام النحاة بابا في كتابه بعنوان هذا باب المسند و المسند إليه و أخذ يوضح العلاقة بينهما بقوله: << و هذا ما لا يغني واحدهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك المبتدأ و المبني عليه و هو قولك عبد الله أخوك و مثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن بد من الآخر في المبتدأ ، و ما يكون بمنزلة بالابتداء قولك كان عبد الله منطلقا ، و ليت زيدا منطلق ،لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده >>[2] ، تحدث سيبويه عن المسند و المسند إليه "المبني عليه" ، و عن العلاقة القائمة بينهما لكنه لم يعط لنا تعريفا ، بل اكتفى بتوضيح العلاقة و تمثيلها بمثال ، و إذا انتقل إلى الجزء الثاني من "الكتاب" في بيان الأسماء المبهمة نجده يسمي المبتدأ مسندا إليه و الخبر مسندا ، حيث يقول: << فالمبتدأ مسند و المبني عليه مسند إليه >>[3] ، و لو أمعنا النظر في هذا القول نجده قد يكون اسما كما قد يكون فعلا ، فكل مبتدأ مسند و لا ينعكس.

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة "س.ن.د".

(2) سيبويه: الكتاب ، ج1 ، ص:23.

(3) سيبويه: المصدر نفسه ، ج1 ، ص: 22.

الإسناد في عرف النحويين ينظر إليه على أساس بناء الجملة ، فهو عندهم: << ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه ، و الإسناد يتم بناء الجمل و بدونه لا يمكن للجملة أن تكتمل >>[1] ، بمعنى أنه لا يمكن إيجاد أو تكوين جملة مفيدة من غير إسناد و في ذلك يقول الجرجاني: << فلا يقوم في وهم و لا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعمال الفعل فيه ، و جعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة ، أو حالا أو ما شاكل ذلك >>[2] ، يشير عبد القاهر الجرجاني إلى أنه لا يمكن في معنى "فعل" دون أن نعمله في اسم و كذلك العكس ، أي أننا لا نفكر في معنى اسم من غير إعماله في الفعل ، و هذه العملية أو العلاقة هي الإسناد << لأن الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه فإذا كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء و قيل فيه وضعي و حقيقي كقولك: "زيد فاضل" ، و إذا كان مجرد اللفظ صلح الاسم نحو: في حرف جر و الجملة نحو لا حول و لا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة >>[3].

يؤكد الجرجاني على ذلك بقوله : << و إن أردت ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت و أزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في : قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل " من نبك قفا حبيب و منزل " من نبك قفا حبيب ذكرى منزل " ثم أنظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها >> [4] ، فالمتمعن في هذه الجملة التي لا تحمل دلالة يجد سببها هو عدم وجود فائدة لعدم وجود إسناد ففي المثال الذي قدمه في قوله من نبك نجد دخول حرف الجر على الفعل .

(1) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، عمان ، الأردن ط1 ، 1985 ص: 107 .

(2) الجرجاني : دلائل الإعجاز . دار أنيس ، الجزائر ، 1997م ، ص: 10.

(3) الطائي الأندلسي : شرح التسهيل لابن مالك ، تح: عبد الرحمان السيد و محمدي بدوي ، دار الهجرة للطباعة و النشر ، الجيزة ، مصر ، ط1 ، 1990 ص 9 .

(4) الجرجاني: المصدر السابق ، ص: 10.

وفي " قفا حبيب " إضافة حبيب للفعل وهذا التركيب لا وجود له في اللغة العربية ، وقد أشار إلى هذا النوع من التراكيب الفاسدة الأصفهاني بقوله: << و التركيب العقلي من كلمتين لا يزيد على ستة : اسم مع اسم اسم مع فعل اسم مع حرف فعل مع فعل فعل مع حرف حرف مع حرف ، و الأربعة الأخيرة لا تأتي منها الجملة ، إما لعدم المسند أو المسند إليه و إما لعدمها جميعا >> [1] ، وهذا ما أقره ابن هشام الأنصاري بعده في كتابة "المغني" بقـوله: << ولابد للكلام من طرفين ، مسند و مسند إليه وقد يكونان اسمين نحو: زيد قائم أو اسما وفعلا نحو: قام زيد >> [2] ، و المثال الذي أتى به الجرجاني خرج عن التركيبين الأولين من الستة التي ذكرها الأصفهاني ودخل الدائرة التي تمثل الأربعة الأخيرة ، التي ينعدم فيها الإسناد مما جعل الأمثلة عبارة عن أصوات و كلمات لا تحمـل معنى أو دلاله .

و إلى مثل ذلك ذهب الزمخشري بقوله في حديثه عن أهمية الإسناد: << لو تجرد الكلام من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي حقها أن يستحق بها غير معربة لأن الإعـراب لا يستـــحق إلا بعــد العــقد و التركيب >>[3] ، بمعنى أن أي كلام تجرد من الإسناد فكان لفظا على شكل مفردات غير مرتبطة ببعضها فيستحيل فيها الإعراب لأن الإعراب مرتبط بالتركيب. ومن مميزات الإعراب هو الإعراب عن المعنى وتبيانه أي أن دور الإعراب هو الإفصاح عن المعاني كما يقول الجرجاني المعاني تبقى مغلقة على معانيها حتى يأتي الإعراب ليفصح عنها ، لذلك إذا انعدم الإسناد انعدم التركيب وبانعدامه ينعدم الإعراب وعدم الإعراب عدم الإفصاح .

ب/ مفهوم العمدة:

ولما للإسناد من أهمية فإن النحاة نظروا إلى المسند و المسند إليه على أنهما عماد الجملة ، أي الأساس الذي تقوم عليه ، لذلك أطلقوا عليه اسم العمدة << لأنها لوازم للجملة و العمدة فيها والتي لا تخلوا منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها >>[4]، و قد سميت من مادة " ع.م.د " ، و العمد شرحه في المعاجم: << ضد الخطأ في القتل و يعمد عمدا ، و عمد الشيء يعمده عمدا ، أقامه و منه عمــد الحائط >> [5]، ولهذا سمــي المسنــد و المسند إليه عمدة الكلام.

---

(1) الأصفهاني : المصدر السابق ،ج1 ، ص: 156

(2) ابن هشام الأنصاري : المصدر السابق ، ص: 433.

(3) الزمخشري: المفصل في علم العربية تح: فخر صالح قباوة ، دار عمان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004م ، ص:43.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل ، ج1 ، ص: 74.

(5) ابن منظور: لسان العرب ، مادة: "ع. م. د"

و العمدة كما جاء في "المساعد على تسهيل الفوائد" << ما لا يتم الكلام دونه لفظا أو تقديرا >>[1]. عرف ابن عقيل العمدة بأنها ما لا يتم الكلام دونه لفظا و تقديرا ، و يقصد باللفظ أن تكون ظاهرة أي كل من المسند و المسند إليه مذكوران ذكرا صريحا. و يقصد بالتقدير أي أنه يمكن أن يحذف أحد طرفي الإسناد حذفا لفظيا و يبقى التقدير ، نحو: جوابك لسائل من جاء فأجيب "زيد" ، هنا حذف المسند إليه و ذكر المسند لأنه وحده كفيل أن يجعل المعنى تاما يحسن السكوت عليه. فالعمدة إذن: << هي أساس الكلام المركب إنها تتكون من مسند و مسند إليه و تتخذ شكلين . شكل الجملة الاسمية و شكل الجملة الفعلية >>[2] ، فالعمدة تتكون من مسند و هو الاسم أو الفعل ، و من المسند إليه هو الاسم و تتخذ شكلين،شكل الاسمية و شكل الفعلية ، و هذا ما فصلنا فيه في المبحثين السابقين في تعريف الجملة و أقسامها.

فلا بد للكلام من طرفين حتى يتضح و في ذلك يقول ابن هشام الأنصاري: << و لا بد للكلام من طرفين: المسند و المسند إليه و لا يكونان إلا اسمين نحو: زيد قائم أو اسما و فعلا نحو: قام زيد >>[3]. إذن فللإسناد طرفان مسند و مسند إليه ، و هما أساس بناء الجملة أو بعبارة أدق بهما يتم الكلام من حيث البناء و الإفادة << و المسند و المسند إليه يسميان عمدة لأنهما ركنا الكلام ، فلا يستغنى عنهما بحال من الأحوال و ما عداها يسمى فضلة >>[4] ، فصفة الكلام على هذا: هو الاسمان في الجملة الاسمية أو فعل و اسم في الجملة الفعلية ، و بما أن للإسناد طرفين المسند و المسند إليه هما عمدة الكلام ، فإن للإسناد أهمية كبيرة في بناء الجملة العربية ، إذ به تتضام الكلمات لتكون تركيبا متماسكا محكم البناء أو ما يعرف بالتضام اللغوي الذي تتميز به لغتنا العربية.

(1) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ، تح: محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، دط ، 1981م ، ج1 ، ص: 207.

(2) بوعلام بن حمودة: مكشاف الجمل ، دار الأمة ، برج الكيفان ، الجزائر ، ط1 ، 2002م ، ص: 7.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب ، ج2 ، ص: 431.

(4) إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2006م ، ج2 ، ص: 198.

فالإسناد هو: << أهم معنى نحوي في النظم و لا يتمكن المتكلم من تأليف أية جملة ما لم تبنى على الإسناد ، و من هنا جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد " المسند و المسند إليه" بالعمدة ، أي أنها العماد في بناء الجملة و الدليل على ذلك أن المتكلم لا يصل إلى التعبير عن أي جزء يراه مهما غير المسند و المسند إليه كالمفعولات أو الحال أو غير ذلك مما يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر بالإسناد و هذا ما نلاحظه في الحالات التي يكون فيها المفعول أهم ما يريد المتكلم إيصاله إلى السامع فإنه لا يمكن أن يعبر عن المفعول إلا إذا عقد الإسناد ، و المتمثل في المسند و المسند إليه ببناء فيقدم المعمول و هو المتعلق بالمسند و المسند أهم ركن في الإسناد نحو: الواجب الديني كقوله تعالى: (فريقا كذبتم و فريقا تقتلون) >>[1] ، فهذا يدل على أنه لا يمكننا أن نكون جملة مفيدة محكمة البناء من حيث التركيب و الإفادة إلا عن طريق الإسناد " المسند و المسند إليه " ، و هما عمدة الكلام ، و جاء في كتاب "معجم المصطلحات النحوية" ، إشارة إلى تعريف العمدة ، و ذلك في أثناء الحديث عن الإسناد ما نصه: << الإسناد هو ضم شيء إلى شيء و هو في اصطلاح النحاة ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى على وجه الإفادة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه و بالإسناد يتم بناء الجمل و بدونه لا يمكن للجملة أن تكتمل >>[2] ، فقد لمح إلى العمدة بألفاظ الإفادة التامة ، إكمال الجملة ، و قبل كل شيء يضم الطرفين المسند و المسند إليه هما العمدة ذاتها.

و لما كان النحو يهتم بأواخر الكلم من الحركات الإعرابية ، فلقد تتبعها نحاتنا من استقراءهم لكلام العرب فوجدوها أربعة: الرفع و النصب الجر و الجزم ، و بعد الغوص فيها ، وجدوها – أي هذه العلامات – تختص بمجموعة دون مجموعة أخرى فقالوا مثلا: الرفع و النصب يشترك فيهما الاسم و الفعل ، و ينفرد الاسم بالجر كما انفرد الفعل بالجزم. فما هي علامة العمدة؟ أهي مرفوعة أم منصوبة أم في غير هذين الحكمين؟ هذا ما سنعرفه عند قراءتنا لما ورثناه عن أسلافنا من النحاة القدماء و باستعانتنا بالمحدثين لتبسيط أكثر.

يقول ابن عقيل في هذا الشأن مبينا علامة العمدة: << الرفع للعمدة >>[3] ، و إذا أمعنا النظر في كلامه نجده في غاية الدقة بقوله الرفع للعمدة ، و لم يقل للعمدة الرفع مع أنها صحيحة من الجانب اللغوي

(1) سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ط1 ، 2003م ، ص:29.

(2) محمد سمير نجيب اللبدي: المرجع السابق ، ص: 107.

(3) ابن عقيل: المرجع السابق ،، ص: 201.

لكنه لو قال ذلك لكان الرفع قاصرا على العمدة فقط ، و هذا خطأ لأننا نجد الرفع في غير العمدة ، نجده مثلا في التوابع الأربعة. و بعد أن حكم على العمد بالرفع قال: << و هي – أي العمد – للمبتدأ و الخبر نحو: زيد قائم ، و يشمل الخبر خبر المبتدأ ، و خبر إن ، أو الفاعل أو نائبه ، نحو: لم يقم زيد ، و لم يضرب خالد ، أو شبيه به ، – أي الفاعل – لفظا كاسم كأن و أخواتها ، و إطلاق الفاعل عليه مجازا للمشابهة و أصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أمل >>[1] ، فبعد أن وضح العلامة الإعرابية للعمدة ، شرع في ذكر أمثلة تتكون فيها العمدة من مبتدأ و خبر و خبر إن .....

و جاء في إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: << الأصل الأول أن الضمة علامة الإسناد ، و أن موضوعها هو المسند إليه المتحدث عنه و نريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند النحاة و نستقرىء أبوابها >>[2] ، الشاهد من هذا أنه جعل الضمة . للإسناد ، و الإسناد كما رأيناه يشمل المسند و المسند إليه وهما عمدة الكلام ، و إذا كانت الضمة علامة الإسناد ، و الإسناد عمدة الكلام ، فإن الضمة علامة للعمدة. و نحب أن نشير هنا أن النحاة قد اتفقوا على أن العمدة أساس الكتلام و نواة الجملة و الذي يقابل العمدة سموه الفضلة ، فما هي الفضلة ؟ و ما عناصرها ؟ هذا ما سنجيب عنه في المبحث الموالي.

(1) بن عقيل: المصدر السابق ، ص:201.

(2) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، القاهرة ، مصر ، دار المعرفة ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1992م ، ص: 53.

(3) بوعلام بن حمودة: ، المرجع السابق ، ص: 7.

المبحث الثالث: الفضلة: تعريفها و إعرابها

بعد إطلاعنا على الجملة العربية من جهة تعريفها و أقسامها ، حيث رأينا أنها تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الجملة الاسمية و الجملة الفعلية ، وهذان القسمان يقومان على علاقة الإسناد لأنها علاقة تضم طرفي الجملة المسند و المسند إليه وهذان الطرفان عمدة الكلام. واستنتجنا مما قال علماؤنا أن الجملة تتكون من عمدة وهي المسند و المسند إليه وما سواها فهي فضلة ، وقد عرفنا العمدة ، فما هي الفضلة ؟ وما عناصرها ؟ و ما إعرابها ؟

أ/ تعريف الفضلة:

جاء في "اللسان" أنها من مادة "ف.ض.ل" وهي: << بقية الشيء فضل الشيء يفضل مثل دخل يدخل و فضل يفضل كحذر يحذر و الفضلة و الفضالة ما فضل من الشيء وجاء في الحديث " فضل الإزار في النار " يقصد به الزائد على طول الإنسان ، ويقال فضلات الماء بقياه ، و العرب تقول لبقية الشراب في الإناء فضلة وفضلة الثياب التي تبتذل لنوم لأنها فضلة عند ثياب >> [1] .

فمادة "ف.ض.ل" تدور حول معنى الزيادة ، هذا من الجانب اللغوي أم من الجانب الاصطلاحي فقد جاء في "المساعد" << النصب للفضلة و هي مفعول مطلق ، و المراد به المصدر المؤكد ، نحو: قمت قياما أو مبينا لنوع نحو: سرير زيد أو مبينا للعدد نحو: ضربت ضربتين.

- أو مفيدا و المراد به المفعول به نحو: ضربت زيدا و المفعول فيه نحو: سرت يوم الخميس ، و المفعول من أجله نحو:جئت محبة فيك ، و المفعول معه: سار زيد و الليل.أو المستثنى: أكرمت إخوتك إلا زيدا.
- أو الحال نحو: ما جاء زيد ضاحكا.
- أو تمييز نحو: مررت برجل حسن الوجه >>[2].

يقدم لنا ابن عقيل في هذا القول الذي يشرح فيه المقاصد لابن مالك علامة الفضلة و الصور التي ترد عليها ، والفضلة بعبارة أخرى:هي كل ما تزيده على العمدة قصد توسعــة المعنى أو إكمـاله أو توضيحه.

(1) ابن منظور لسان العرب مادة : " ف.ض.ل "

(2) ابن عقيل: المصدر السابق ، ص: 201.

و هي تشمل: << المفعول به و المفعول المطلق و المفعول لأجله و المفعول فيه و المفعول معه و الحال و التمييز و الاستثناء و المجرور بالحرف و المجرور بالإضافة ، و التوابع على النعت ، التوكيد ، البدل العطف >>[1].

فالفضلة تعرف بالنظر إلى العمدة ، أو ما يسمى بالتعريف بالضد فهي خلاف العمدة و تشمل كل ما زيد عليها و للفضلة دور يتمثل في توسعة المعنى أو إكمال ما نقص أو توضيح ما غمض.

فالجملة العربية المفيدة: << مكونة من ركنين أساسيين مسند و مسند إليه ، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية مثل الزهور متفتحة ، أو فعلية نحو: أشرقت الشمس ، و ما زاد على هذين الركنين فهو مكمل أو فضلة أو أداة ربط >> [2] ، فمعظم النحاة لم يخصصوا تعريفا صرفا للفضلة ، وإنما عرفوها بواسطة العمدة فجعلوا من العمدة مرجعا وكل ما زاد على العمدة هو فضلة. و في هذا الشأن يقول الغلاييني معرفا لها : << هي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة وليس أحد ركنيها أي ليس مسندا أو مسندا إليه ، كالناس في قولك أرشد الأنبياء الناس ، وسميت فضلة لأنها زادت على المسند و المسند إليه >> [3] ، الغلاييني هنا يوضح لنا معنى الفضلة ويكشف عن دورها أو وظيفتها وهو إتمام المعنى ، فالمقصود من صطلحي العمدة و الفضلة أنه : << لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة في حين أنه يمكن أن تتألف من دون فضلة فنقول محمد قائم ، سافر خالد >> [4] ، فمصطلحا العمدة و الفضلة يقومان على أساس التأليف فوجود العمدة يعني وجود التأليف و عدمها عدمه ، أما الفضلة فلا تغير نوع التركيب ، لذلك وجودها و عدمها سيان .

وجاء في موسوعة علوم اللغة العربية: << كل ما جاء في الجملة غير المسند و المسند إليه وغير المضاف و المضاف إليه وصلة الموصول يسمى قيدا >>[5] ، يعني بالمضاف إليه المضاف إلى عمدة وذلك نحو جاء عبد الله فجاء مسند ، وعبد مسند إليه " فاعل " والله مضاف إليه .

(1) بوعلام بن حمودة: المرجع السابق ، ص: 7.

(2) سليمان فياض : النحو العصري ، مركز الأهرام ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1995 ص: 117 .

(3) مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، ط28 ، 1993م ، ص: 30.

(4) فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص: 14.

(5) إيميل بديع يعقوب : المرجع السابق ، ص: 198.

و في معنى "قيد الفضلة" يقول ابن مالك:

<< هو من اسمين كزيد ذاهب و اسم و فعل نحو فاز التائب
كـــلا المثـــالين يسمى جملة وفيـــها الحرف يـــكون فضـــلة

المثالان هما: زيد ذاهب ، وفاز التائب و فيهما قد يضم يضم الحرف إلى كل واحد مـــن الجملـــة الاسميـــة و الجملة الفعلية فيكون فيها فضلة أي صالحا للسقوط >> [1] .

نستنتج أن الفضلة تأتي بعد التأليف ، أي بعد تأليف جملة مفيدة ، و هي تأتي إما لتوضح مبهم أو تقيد مطلق أو تكمل ناقصا.

ب/ إعراب الفضلة :

لكل كلمة علامة إعرابية تميزها عن غيرها ، فكما جعل للعمد الرفع وهذا ما رأيناه في المبحث الأول تميزت الفضلة بالنصب. فعلامة الفضلة إذن هي النصب كما رأينا في الأمثلة السابقة: << إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو بعد المضاف إليه فحكمها أن تكون مجرورة مثل: كتبت بالقلم ، قرأت كتاب التاريخ ، و ها هنا نجد أن الفضلة قد خرجت من النصب إلى الجر ، و ما جاز أن تكون عمـــدة و فضـــلة جـــاز رفعه و نصبه كالمستثنى في كلام منفي ذكر فيه المستثنى منه ، نحو: ما جاء أحد إلا سعيد ، أو سعيدا ، و إذا ذكر المستثنى منه و الكلام مثبت نصب ما بعد "إلا" حتما لأنه فضلة ، نحو: جاء القوم إلا سعيدا ، و إذا حذف المستثنى منه من الكلام رفع مثل: " ما جاء إلا سعيد " ، لأنه مسند إليه و نصب في مثل: "ما رأيت إلا سعيدا " ، لأنه فضلة ، و فقط في مثل: " ما مررت إلا بسعيد " لوقوعه بعد حرف الجر >>[2].

و مسألة المضاف إليه تنتقل بين العمدة و الفضلة ، فلا يمكن تحديده إلا بالرجوع إلى المضاف ، فإذا كان عمدة كان كذلك ، و إن كان غير ذلك كان كذلك. و في هذا يقـــول فاضـــل صـــالح الســـامرائي: << و عندهم أن المضاف إليه بين الفضلة و العمدة ، فإنه قد يلحق بالعمدة ، و ذلك إذا أضيف إلى عمدة نحو: أقبل عبد الله ، و يلحق بالفضلة إذا أضيف إلى فضلة ، نحو أكرمت عبد الله ، و هو يقع فضلة نحو: هذا ضارب محمدا ، فهو مفعول به في الأصل >>[3].

(1) ابن مالك ، المصدر السابق ، ص: 57 .
(2) مصطفى الغلاييني: المرجع السابق ، ص: 30.
(3) فاضل صالح السامرائي: المرجع السابق ، ص:14.

و في تبيان حقيقة الفضلة و أهميتها و تحديد دورها في بناء الجملة ، يمكن القول أن لها – أي الفضلة – أهمية في الكلام إذ لا: << يمكن الاستغناء عنها فإنها قد تكون واجبة الذكر فإن المعنى قد يتوقف عليها كما في قوله تعالى: (إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) النساء ، الآية: "124" ، فإنه لا يمكن الاستغناء عن كسالى التي هي فضلة و كذلك نحو: إذ تظن إلا ظنا ، و قوله لا نقول على الله إلا الحق ، بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر و العمدة واجبة الحذف كما في الإغراء و التحذير في نحو: إياكم و الكذب ، الله الله في الدماء ، و كما في بعض أحوال حذف عامل المفعول المطلق نحو: صبرا آل ياسر ، فسحقا " لأصحاب السعير" ، فالمذكور هنا هو الفضلة و العمدة محذوفة وجوبا ، فكل من الفضلة و العمدة قابل للحذف كما هو معلوم >>[1]. و بهذا نؤكد أن الفضلة قد تأتي زائدة في الكلام ، و قد لا تكون زائدة أحيانا ، فيكون حذفها مخلا و هي في هذه الحال تكون عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه << و من أجل ما للمنصوبات من أهمية ثانوية لأنها تؤلف ركنا من أركان الإسناد ، ذهب النحاة إلى تسميتها بالفضلة مقابلة لها بالمرفوعات التي ينبن عليها الإسناد و التي سموها بالعمدة ، لكن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام و قلة شأنها في تأدية المقاصد و الأغراض ، و يؤكد هذا الأشعار التي يستشهدون بها في أقوالهم المنثورة هنا و هناك في أبواب النحو ، مما يؤكد ما تخص به المنصوبات من باب الاهتمام. يقول ابن مالك:

و حذف فضلة أجز إن لم يضر تحذف ما سبق جوابا أو حصر

فلا يهم عندهم إسقاط المنصوب ما لم يقع جوابا لمن قال من ضربت؟ ، و ما لم يكن محصورا نحو: ما ضربت إلا زيدا. فالمفعول به ممن يجوز الاستغناء عنه في جميع الظروف و الأحوال إلا في الحالتين اللتين أشرنا إليهما و هو في هذا يبدو و كأنه بعيد كل البعد عن فهم الظروف القولية و مقتضيات الأحوال >>[2]. فالمخزومي يعقب على كلام ابن مالك الذي أجاز حذف المنصوب مهما كان نوعه و وصفه إلا في مسألتين اثنتين و هما أن يقع جوابا لسؤال نحو قولك لمن قال لك: من ضربت؟ ، أو أن يكون محصورا نحو: ما ضربت إلا زيدا.

(1) فاضل صالح السامرائي: المرجع السابق ، ص:14.

(2) مهدي المخزومي: النحو العربي نقد و توجيه ، دار العلوم للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1986م ، ص:92.

و للفضلة صور كثيرة و عناصر متنوعة ، منها المنصوبة و منها المرفوعة و منها النواتج ، و نشرح ذلك بالقول:<< و المكملات أو الفضلات كلها أسماء و ترد في إحدى ثلاث صور :

المكملات المجرورة: إذا سبقت بحرف جر مثل : الزهرة متفتحة في الحديقة ، أو بالإضافة مثل : زهور البستان متفتحة .

مكملات منصوبة: إذا لم تكن ركنا أساسيا في الجملة الاسمية أو الفعلية و إذا لم تكن مجرورة بحرف الجر أو بالإضافة ، وهذه المكملات المنصوبة ترد مفعولا من الفاعلين: المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله المفعول فيه ، المفعول معه و ترد ملحقا من ملحقات المفاعيل: الحال التمييز المستثنى.

مكملات نواتج: و هي الجديرة باسم الفضلة ، تتبع الاسم في الجملة إعرابا " رفعا ونصبا و جرا " و نوعا و عددا ، وهي: النعت ، و العطف ، و التوكيد و البدل >> [1].

ولكثرة المكملات المنصوبة قسموها إلى أصل وفرع أو ملحق بل لقد مس الخلاف الأصل و الملحق بالأصل ، فمنهم من عد الأصل هي المفاعيل الخمسة ، أي أنها أصل في النصب و النصب علامة الفضلة إذن فالمفاعيل الخمسة أصل الفضلات ومنهم من يرى أن التوابع هي الجديرة باسم الفضلات .

و قد ناقش الرضي هذا التقسيم ورأى: << أن المنصوبات هي الفضلات في الأصل فشمل المفعولات الخمسة و الحال و التمييز و المستثنى ، و أما سائر المنصوبات فتشبهت بالفضلات كاسم إن واسم لا التبرئية ، وخبر ما الحجازية و خبر كان و أخواتها >> [2] ، و نظر الرضي إلى المنصوبات على أنها هي الفضلات ، كانت نظرة صائبة و افقه الكثير من النحاة كما هو مذكور ، لكن بعض الدارسين يقسمون الفضلات إلى قسمين ، قسم أصل في النصب و قسم ملحق به .

أما ما كان أصلا في النصب: << يقصدون به المفعولات الخمسة: المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول معه المفعول لأجله و المفعول فيه .

أما الثانية فهي محمولة على الأول وهو ما سوى المفعولات الخمسة مثل الحال و التمييز و المستثنى وهذا القسم الثاني يمكن أن يدخل بعضه في خير المفعولات ، فالحال مفعول مع قيد مضمونه ، فالمجيء في " جاءني زيد راكبا " فعل مع قيد الركوب ، والمستثنى هو مفعول يشرط إخراجه >> [3].

---

(1) سليمان فياض : المرجع السابق ، ص: 117 .

(2) محمد عبد الله جبر: الأسلوب و النحو دراسة تطبيقية ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1988م ، ص: 20.

(3) محمد عبد الله جبر: المرجع نفسه ، ص: 21.

و قد ترد في الجملة الواحدة أكثر من فضلة فيكون: << ترتيب الفضلات وفقا لدرجة ارتباطها و تقيدها فهي ترتب من الأقل تقييدا إلى الأكثر تقييدا نحو: ضرب زيد عمرا ضربا شديدا تأديبا له >>[1] ، إلا أننا نجد خلافا بين النحويين ، فمنهم من عد الفضلة فضلة بالمعنى اللغوي ، أي الزيادة ، و منهم رأى أنها لا تقل أهمية عن العمدة ، لأن الكلام قد يقف عليها. يقول في ذلك ابن الصبان: << و واقع الخلاف في الفضلات هل هي خارجة من الكلام أو داخلة فيه ؟ فإن كان حذفها مضرا كـ: نساؤه طوالق إلا هندا ، أو عبيده أحرارا إلا زيدا دخلت و إلا فلا >>[2] ، يتحدث ابن الصبان عن الفضلة متى تكون داخل الكلام أو خارجه و كأنه يعتمد على الفائدة في بيان أهمية الفضلة. لأن شرط الكلام الفائدة ، فإذا كان حذفها يسبب خللا في المقصد و المعنى فهي مهمة ، و إن كان العكس فلا.

فالفضلة لا تعني بالضرورة العناصر التي ليس لها قيمة معنوية ، أو أنها زيادة في التركيب فحسب ، بل قد تتعداه إلى زيادة في المعنى بتقييد مطلقه و توضيح عمومه ، و إكمال نقصه ، و إن شئت فقل قد تفوق الفضلة على العمدة من حيث القيمة الإخبارية أحيانا ، و ذلك من نحو: (ويل للمصلين) ، فالسامع يحتاج أو لا بد له من معرفة أمور إضافية تحدد المعنى و تقيده و تزيل اللبس الذي قد يطرأ على الكلام ، و على ضوء ما سبق يمكن أن نؤكد أن الفضلة هي العناصر الكلامية التي تزيد عن العمدة في الجملة ، و قد تكتسب الفضلة أحيانا أهمية بالغة في الكلام إلى درجة تصبح معها أمرا لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال ، و هذا ما سنعمد إلى توضيحه و تحليله في الفصل الموالي من خلال دراستنا لدور الفضلة في بناء الجملة العربية مستعينين ببعض النماذج التطبيقية من شعر "حسان بن ثابت" شاعر الرسول صلى الله عليه و سلم.

---

[1] – أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوطيفية ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، 2001م ، ص: 245.

[2] – ابن الصبان: حاشية ابن الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، المكتبة التوفيقية ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، البصرة ، العراق ، ط1 1984م ج 2 ،ص: 33.

الفصل الثاني:

الفضلة و دورها في بناء الجملة العربية من خلال شعر:

"حسان بن ثابت"

المبحث الأول: المفعولات و دورها في الجملة العربية

و بعد تتبعنا للفضلة تبين لنا أن لها دورا لا يقل أهمية عن الوحدة الإسنادية " المسند و المسند إليه " ، لأن الوحدة الإسنادية قد تفتقر للقيمة الإخبارية أحيانا ، أو تكون قيمتها الإخبارية عاجزة عن تحقيق المراد. و إن تحقق المراد أضفت الفضلة عليها – أي على الوحدة الإسنادية – طابعا يجعل من المراد منالا سهلا ، بحيث تقيد المطلق و توضح الغامض و تكمل الناقص ، و هذا ما سنحاول إثباته و ذلك بتحليلنا لمجموعة من الأبيات الشعرية من ديوان " حسان بن ثابت " ، و أول ما نبدأ به من الفضلة هي المفاعيل ، و من المفاعيل:

المفعول به:

يقول حسان بن ثابت في قصيدته المعنونة بـ: كان الفتح و انكشف الغطاء:

<< عدمنا خيلنا إن لم تروها تثير النقع موعدها أكداء >>[1]

النقع: الغبار.

<< الكداء: الثنية العلياء بمكة مما يلي المقابر ، فهو يهدد قريشا و يتوعدهم بحرب حامية >>[2] ، جاء المفعول "الفضلة" "خيلنا" معرفا بالإضافة محافظا على رتبته ، و هو الأصل في المفعول أي أن يلي فاعله و لا يتقدمه ، يقول ابن مالك:

<< الأصل في الفاعل أن يتصلا و الأصل في المفعول أن ينفصلا

يعني أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول >>[3].

و قد جعل الفضلة "المفعول به" مفعولا: " لعدمنا " ، بقوله: "عدمنا خيلنا " ، و العرب قديما كانت تعيب على من فقد خيله ، لأنها رمز للفخر و الشرف و القوة ، << و قوله عدمنا خيلنا كقولك لا حملتني رجلي إن لم تسر إليك ، و لا نفعني مالي إن لم أنفق عليك >>[4].

جاءت الفضلة و هي المفعول به في لفظ: " خيلنا " ، فلولاها ما أفادت الجملة شيئا ، و أضفت عليها قيمة فنية هي ذروة القوة في النص.

(1)حسان بن ثابت: الديوان ، شرحه و كتب هوامشه: عيد أمهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1994م ، ص: 19.

(2)عبد الرحمان البرقوقي: شرح ديوان حسان بن ثابت ، راجع فهرسه: يوسف الشيخ ، محمد البقاعي ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ، ط1 ، 2004م ص:39.

(3) المكودي: شرح المكودي على الألفية ، ضبطه و خرج آياته و شواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، 1996م ص:87.

(4)عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص:39.

و يقول الشاعر في موضع آخر:

<< فإما تعرضوا عنا اعتمـرنا كان الفتح و انكشف الغطاء

و إلا فاصبروا لجلاء يوم يعـز اللـه فيـه مـن يشـاء >>(1)

فحسان ينادي قريشا و يطلب منهم أن يعرضوا عنه و من معه ، و لا يتعرضوا لهم ، و ذلك بإخلاء السبيل لأداء مناسك العمرة ، و إلا فليستعدوا لحرب شعواء لا هوادة فيها ، حرب حامية الوطيس ، يعزهم الله بالضفر عليهم.

<< الجلاء: التضارب بالسيوف في القتال >>(2) ، المفعول به هو: "عنا " ، جاء شبه جملة مكونا من حرف جار و مجرور ، و أصلها " عن نا " ، فأدغمت نون الجار مع نون الضمير فصارت عنا.

عن: حرف جر.

نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر اسم مجرور.

و جاء الفضلة هنا للتحديد و التعيين ، فهو يحدد لقريش الطائفة أو الفئـة التي يجب أن يعـرضوا عنـها.

و المفعول " عنا "خصت حسانا و من معه من المعتمرين.

و يقول الشاعر أيضا:

<< و كفى الإله المؤمنين قتالهم و أثابهم في الأجر خير ثواب >>(3)

الفضلة في هذا البيت أيضا المفعول به.

المؤمنين: مفعول به منصوب و علامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

جاءت الفضلة في لفظة "المؤمنين" للقيام بدورها الإفصاحي ، و هو تقييد مطلق ، أي أن الإله لم يتول بالكفاية أيا كان ، بل من اتصفوا بصفة الإيمان ، فأهل الإيمان هم وحدهم من حقت لهم الكفاية الإلهية.

و جاء عنه واصفا النبي صلى الله عليه و سلم قائلا:

<< نورا أضاء على البرية كلها من يهد للنور المبارك يهتد >>(4)

نورا: مفعول به مقدم منصوب و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

---

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 19.

(2) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 39.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 23.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 65.

جاء المفعول به مقدما على الفاعل و هذا شاع في كلام العرب ، و في ذلك يقول ابن مالك:

<< قد يجـاء بخـلاف الأصل و قد يجيء المفعول قبل الفعل

أي أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول ، و خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول به على الفاعل فتقول: " ضرب عمرا زيد "[1] ، فحسان بن ثابت هنا أخرج الجملة عن أصلها من حيث الترتيب لأسباب بلاغية التي ذكرها علماؤنا من أهل البلاغة. لكن جل قصائده جاء فيه المفعول على حالته الطبيعية من حيث الرتبة.

و يقول أيضا:

<< و قال الله قد أرسلت عبدا يقول الحق إن نفع البلاء >>[2]

المفعول به هو عبدا مفعول للفعل أرسل. << عبدا: يعني سيدانا محمد صلى الله عليه و سلم ، و البلاء: الامتحان و الاختبار يكون في الخير و في الشر ، قال تعالى: (و نبلوكم بالشر و الخير فتنة) الأنبياء الآية:35 >>[3] ، جعل الفضلة " عبدا " لتدل على أن النبي صلى الله عليه و سلم "عبدا " ، فليس بمـلك و لا بغني ، فجاءت الفضلة هنا لتوضح فكرة العبودية ، فدور الفضلة هنا توضيحي ، وضحت الرسالة النبوية و هذا ما يؤكده الشطر الثاني من نفس البيت بقوله: " يقول الحق " ، فهذا الشطر يصف الرسالة المحمدية بأنها حق و قائلها لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي من المولى عز و جل.

و جاء في موضع آخر في قصيدة هجائية ، يقول فيها هاجيا قبيلة " مذحج "، قائلا:

<< بنى اللؤم على مذحج فكان على مذحج ترتبا >>[4]

<< الترتب: الشيء المقيم الثابت >>[5] ، أجاد حسان في هذا البيت ، حيث وفق في انتقـاء المفـردات و ذلك بجعل الفضلة في كلمة البيت ، و البيت دليل الثبوت و الاستقرار ، فكأن اللؤم مستقر في قبيلة "مذحج" ، و لو صادف أن يغادر القبيلة لعاد إليها وقت المبيت ليبيت فيها.

و يقول في قصيدة عنونت بـ: أمر الله يأخذ بالقلوب.

(1) المكودي: المصدر السابق ، ص:87.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 20.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص:40.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص:38.

(5) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 70.

<< ألم تجدوا حديثي كان حقا و أمر الله يأخذ بالقلوب >>[1]

كان حقا ، كان: فعل ماض زائد.

حقا: مفعول به ثان لفعل "وجد" ، لأن "وجد" من أخوات "ظـن" التي تنصب مفعـولين ، أصلهما المبتدأ و الخبر. يقول صاحب الأجرومية: << و أما ظن و أخواتها فإنها تنصب المبتدأ و الخبر على أنهما مفعولان لها ، لأن ظن و أخواتها تنصب المبتدأ و الخبر جميعا >>[2].

ذكر المفعول به الثاني لإعمال الناقص ، فلو قال: "ألم تجدوا حديثي" ما كانت الفائدة ، فالعنصر الإسنادي هنا قاصر على أصل المعنى المراد ، لأنه لم يحقق شرط الإفادة التي يحتاجها السامع فدور المفعول به الثاني هو توضيح الغامض و إكمال الناقص.

و بعد تصفحنا لديوان الشاعر حسان بن ثابت ، الذي حاولنا من خلاله استقصاء المفعول به ، وجدناه أكثر المفاعيل ذكرا ، بل أكثر الفضلات ورودا في الديوان ، حيث أحصينا لـه أكثـر مـن ثلاثـة و سبعين و تسعة مائة مفعولا. تنوعت بين المفرد و غير المفرد ، و المعرب و المبني ، و المقدم و المؤخر ، و غير ذلك.

و بعد هذا التحليل لهذه النماذج نؤكد أن للمفعول به دورا لا يقل أهمية عن الوحدة الإسنادية في بناء الجملة العربية ، و يتمثل دوره – أي المفعول به – غالبا في توضيح المعنى كما شرحناه سابقا.

المفعول فيه:

رأينا في ما سبق المفعول به و دوره في بناء الجملة العربية ، و جعلناه أول حديثنا في الفضلة ، و ذلك لعلة هي كثرة وروده في الديوان ، و منه ننتقل إلى المفعول فيه لأنه يلي المفعول به من حيث الذكر ، إذ أحصينا له عددا يزيد عن مائتي مرة. و يعرف المفعول فيه بأنه: << هو مـا فعل فيـه فعل مذكـور من زمـان أو مكان >>[3] ، فشرط المفعول فيه أن يدل على الزمان و المكان ، أو بعبارة أخرى:

<<الظرف وقت أو مكان ضمنا في بإطراد كما أمكث أزمنا

قسم الظرف إلى مكان و زمان و شمل قوله وقت أو مكان الظرف و غير الظرف >>[4] ، فالمفعول به إما محددا لزمن ، و إما محدد للمكان ، و إليك هذا المثال:

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 25.

(2) محمد صالح العثيمين: شرح المقدمة الأجرومية ، اعتنى به و خرج أحاديثه محمود بن الجميل ، دار الإمام مالك ، البليدة ، الجزائر ، ط3 ، 2010م ، ص: 232.

(3) ابن الحاجب: الكافية ، مكتبة البشرى ، كراتشي ، باكستان ، ط1 ، 2011م ، ص: 66.

(4) المكودي: المصدر السابق ، ص: 110.

محددا لزمن ، و إما محدد للمكان ، و إليك هذا المثال:

<< فنحكم بالقوافي من هجانا و نضرب حين تختلط الدماء >>[1]

قوله: نحكم أي نمنع ، كأنه يقول من هجانا منهم راجعناه و منعناه بقوافينا ، و قوله حين تختلط الدماء كناية على بداية الحرب. و الفضلة في هذا البيت هي لفظة: "حين"

حين: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه. و دورها في هذا البيت هو تحديد زمن الفعل أو بعبارة أدق تقييد حدث الضرب ، فهي – الفضلة – قيدت حدث الضرب و زمن فعله ، و ذلك عند اختلاط الدماء ، فدور الفضلة هنا هو التقييد ، قيدت ما كان مطلقا.

و في قوله:

<< و يوم ثقيف إذ أتينا ديارهم كتائب نمشي حولها بالمناصل >>[2]

يوم ثقيف

يوم: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه. و هو مضاف .

ثقيف: مضاف إليه مجرور و علامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

و يوم ثقيف:<< كانت في السنة الثامنة للهجرة ، و يقصد بها يوم الطائف. و المناصل: جمع منصل ، و هو السيف >>[3] ، و يتمثل دور الفضلة في هذا المقام في تحديد الزمان ، و هو يوم الطائف.

و جاء في قوله:

<< نطاول بالخمان ليلا فلم تكن تهم هوادي نجمه أن تصوبا >>[4]

<< الخمان: موضع بقرب دمشق.

التصوب: الانحدار و الغروب. هوادي النجوم: أوائلها ، و الهادية من كل شيء ، و أوله ما تقدم منه >>[5].

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 20.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص:187.

(3) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 230.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 25.

(5) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 47.

كأن ليل الشاعر يطول إذا نزل بخمان ، أما إذا حل بمدائن أخرى وجد الليل كما يعرفه عاديا. أما إذا عاود الرجوع إلى خمان طال ليله و غارت نجومه ، فطول الليل قاصر أو مقيد بخمان وحدها ، فالفضلة هنا " المفعول فيه " جاءت لتقيد مطلقا.

و في قوله:

<< و بينا في صوت الغراب اغترابهم عشية أوفى غصن بان فطربا >>[1]

عشية أوفى: المساء الذي أتى فيها الغراب.

عشية: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه. و دور المفعول فيه " الفضلة " هو تقييد و تحديد زمن الإتيان أي العشية.

و سمع عنه أنه قال:

<< أمام محمد قد آزروه على الأعداء في لفح الحروب >>[2]

الشاعر هنا يتكلم عن الصحابة و نصرتهم لنبيهم صلى الله عليه و سلم: << و آزروه: تعني عاونوه و قووه و شدوا أزره >>[3] ، المفعول فيه جاء مقدما بلفظة "أمام".

أمام: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه. المفعول فيه هنا حدد المكان و خصصه فيمكن القول بأن الفضلة هنا لها أدوار عديدة و منها التخصيص ، فهي قد خصصت ما كان عاما.

و بعد تقصينا للمفعول فيه وجدناه متعدد الأدوار ، و أكثر الأدوار التي يأتي فيها هو تقييد مطلق ، لأن المفعول فيه يأتي إما لتحديد زمان أو تحديد مكان ، و في التحديد قيد.

(1) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 47.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 26.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 24.

المفعول المطلق:

لم يهمل الشاعر حسان بن ثابت في ديوانه ذكر المفعول المطلق ، إذ أحصينا له نيفا و عشرين مرة و المفعول المطلق: << هو الذي يصدق عليه قولنا مفعولا صدقا غير مقيد بالجار ، و هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده و ليس خبرا >>[1] .

المفعول المطلق يأتي لأحد هذه الأشياء الثلاثة: إما مؤكدا للفعل ، أو مبينا لنوعه ، أو مبينا لعدده ، و في ذلك يقول ابن مالك:

<< توكيد أو نوعا بين أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد

يعني أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد ، و قد أتى بمثالين ، الأول للعدد و هو قوله: سرت سيرين و لنوع ، و هو قوله: سير ذي رشد >>[2] ، و ذلك نحو قول الشاعر:

<< و يوم قريش إذا أتونا بجمعهم وطئنا العدو وطأة المتثاقل >>[3]

فالفضلة هنا هي: "وطأة" جاءت في صفة المفعول المطلق.

وطأة: مفعول مطلق منصوب و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، مبينا للنوع.

جاء المفعول المطلق ليصف الفعل ، و يزيل إبهامه ، و من هنا يتضح لنا دور المفعول المطلق و هو وصف مبهم.

كما وظف الشاعر المفعول المطلق المبين للعدد و ذلك في قوله:

<< فطافت طوفين فقال زدني و ذبت في الأخداع و البنان >>[4]

<< ذبت: أسرعت ، و الأحزان عرقان في جانبي العنق قد خفيا و بطنا ، و الأخداع: الجمع >>[5].

طوفين: مفعول مطلق منصوب و علامة نصبه الياء لأنه مثنى.

و جاء المفعول المطلق مبينا للعدد ، فدوره هنا إكمال ناقص. و لنتأمل في البيت التالي و لننظر في طبيعة المفعول المطلق الذي أتى به حسان بن ثابت:

---

(1) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، الدار العصرية ، صيدا ، لبنان ، دط ، دت ، ج2 ، ص: 205.

(2) المكودي: المصدر السابق ، ص: 104.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 245.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 165.

(5) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 289.

يقول:

<< صبرا حبيبا فإن القتل مكرمة إلى جنان النعيم ترجع النفس >>[1]

صبرا: مفعول مطلق لفعل و فاعل محذوفين تقديره "اصبر صبرا " ، و في هذا الشأن يقول ابن مالك:

<< و حذف عامل المؤكد امتنع و في سواه لدليل متسع

و يجوز حذف العامل "الفعل" إذا كان مبينا لنوع أو عدد >>[2]

فدور الفضلة هنا توضيح غامض المفعول المطلق ، متى ما يعتري الجملة غموض في المعنى. هذا هو المفعول المطلق ، و هكذا يكون دوره في الجملة العربية.

إن المفاعيل المطلقة المذكورة في ديوان حسان بن ثابت ، نجد معظمها في القصائد التي تتحدث عن المعارك و الحروب ، لأن المفعول المطلق يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده ، و هذه من خصائص شعر الحماسة.

المفعول معه و المفعول لأجله:

سنقوم بإطلالة سريعة على هذين النوعين أي: "المفعول معه و المفعول لأجله" ، و ذلك قصد دراستهما من خلال الديوان مع تعريفهما و إعطاء مثال لكل منهما.

فالمفعول معه: << هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة ، مسبوقة بفعل أو ما في معناه و حروفه كـ: "سرت و النيل" و "أنا سائر و النيل" >>[3].

يقول الشاعر حسان بن ثابت:

<< إذا المرء يفضل و لم يلق نجدة والقوم فليقعد بصغار و يبعد >>[4]

الإفضال: هو الإحسان ، و قوله فليبق بصغار و يبعد أي: يبقى ذليلا مهانا.فالمفعول معه هنا هو: "و القوم" إذ قيدت المعنى و وضحته بما زادت عليه من تخصيص.

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 142.

(2) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 106.

(3) ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 2001م ، ص:186.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 80.

و أما المفعول لأجله فهو: << المصدر المعلل بحدث شاركه في الزمان ، و الفاعل كـ: " قمت إجلالا لك " >>[1].

يقول حسان بن ثابت:

<< حياء أن أشاتمكم و صونا لعرضي إنه حسب ثمين >>[2]

حياء: مفعول لأجله منصوب. و كذلك "صونا".

و جاء دور الفضلة المتمثلة في المفعول لأجله هو تحديد الغرض فهو استحي و لم يشتم لأجل صون عرضه. و بعد تفحصنا للمفاعيل الخمسة اكتشفنا أن أكثرها ذكرا المفعولان الأولان ، المفعول به و المفعول فيه و أقلهما ذكرا لدرجة الندرة هما المفعولان الآخران: المفعول له و المفعول معه. أما المفعول المطلق فقد توسط هذه المفاعيل ذكرا و استعمالا ن و كان تقييد المطلق هو أكثر ما قامت به المفعولات من أدوار مهمة في الجملة الشعرية.

(1) ابن هشام: شرح شذور الذهب ، ص:122.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 250.

المبحث الثاني: الحال – صورها و دورها –

سنخصص للحال مبحثا كما خصصنا للمفاعيل ، و سننتهج فيه المنهج نفسه من حيث الصورة التي ترد عليها الفضلة ، و ذلك من حيث الذكر و الحذف و الرتبة و غيرها.

و الحال في عرف النحويين هو: << وصف يؤتى به لبيان هيئة صاحبه حين وقوع الفعل غالبا مثل: قابلت والدتك مسرورة ، فمسرورة هي الحال ، و والدتك هي صاحبة الحال ، و قابل هي عامل الحال >>(1).

فالحال يأتي مبينا لهيئة صاحبه و في ذلك يقول ابن مالك:

<< الحال وصف فضلة منتصب منهم في حال كفردا اذهب

المراد بالوصف اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة الشبهة و أمثلة المبالغة و أفعال التفضيل ، و خرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل >> (2).

يقول حسان :

<< يبارين الأعنة مصعدات على أكتافها الأسد الضماء >> (3)

فحسان يصف الخيل و سرعتها و جريها نحو ساحة الوغى و ميدان الفداء ، وهي حاملة على أكتافها رماحا و سيوفا متعطشة لدماء الأعداء .

<< وقوله يبارين الأعنة : أي أنها تجاري الأعنة في اللين و سرعة الانقياد >>(4).

مصعدات : جمع مصعدة ، فهو يصف حالة الخيل و هي ذاهبات صعدا .

مصعدات : حال منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

جاءت الفضلة لتبين هيئة الخيل . في لفضة مصعدات التي أتت مفردة من حيث التركيب و جمعا من حيث الصيغة ، و مؤخرة عن عاملها و صاحبها . جاءت الفضلة في صورة " مصعدات " لتصف مبهما .

وفي قوله :

<< و أسمعك الداعي الفصيح بفرقة و قد جنحت شمس النهار لتغربا >> (5)

(1) سعيد الأفغاني : الموجز في اللغة العربية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، ص: 253.

(2) المكودي: المصدر السابق ، ص: 121.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 19.

(4) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 39.

(5) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 26.

الداعي الفصيح يقصد به الغراب ، و جنحت شمس النهار لتغرب أي مالت للغروب و دنت.

الفضلة تمثلت في الشطر الثاني من البيت . " و قد جنحت شمس النهار لتغربا " .

الواو : واو الحال .

و الجملة التي بعدها : جملة فعلية في محل نصب حال .

وهذه صورة من صور الحال: << تكون الحال منصوبة أو في محل نصب لأنها قد تكون شبه جملة أو جملة >> [1].

فالفضلة هنا حددت الزمن الذي يسمعنا فيه الغراب صوته ، و هو وقت الغروب ، ووصفت الحالة التي عليها الشمس.

ومثال ذلك قوله:

<< فمن يغادرنا في ذاك يعرفنا فيرجع القوم والأخبار تستمع >> [2]

الواو : واو الحال .

الأخبار تستمع : جملة اسمية في محل نصب حال.

جاءت الفضلة في شكل جملة إسمية لتوضح صورة القوم عند رجوعهم. فدور الفضلة في هذا البيت هو توضيح غامض .

لأن السامع إذا سمع الجملة " فيرجع القوم" ، يستزيد لإزالة الإبهام و توضيح الغموض الذي يعتريه .

و قوله:

<< وغدوا علينا قادرين بأيدهم رددوا بغيضهم على الأعقاب >> [3]

<< الأيدي: القوة ، فقوله بأيديهم أي بقوتهم و قوله "رددوا " جواب إذا من قوله حتى وردوا المدينة ، وقوله بغيظهم أي متغايظين >> [4].

قادرين : حال منصوبة و علامة نصبها الياء لأنها جمع مذكر سالم و النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

جاءت الفضلة لتصف الجيش بالقوة و القدرة ، ففائدة الفضلة إذن تكمن في وصف مبهم و تقييد مطلق.

---

(1) عبد الله النقراط : الشامل في اللغة العربية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط1 ، 2003 ، ص: 93.

(2)حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 151.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 32.

(4) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 44.

وفي قوله :

<< أقبلت زائـرة مبادرة بأبيك و ابنك يوم بدر >>[1]

زائرة: حال منصوبة ، جاءت اتصف مجيء هند بنت عتبة ، فدور الفضلة في هـذا البيت تـوضيح لغـامض و شرح لمبهم ، و زيادة في معنى البيت ، مما أضفى عليه شيء من الحسن الدلالي و الإيقاعي.

و في قوله أيضا:

<< فرجعت صاغرة بلا ترة مما ظفرت به و لا وتر >>[2]

فحسان يصف هندا و هي راجعة بأنها صاغرة ، << و الصاغرة: ذليلة ، و قوله: بلا ترة و لا وتر ، يقول: لم تنالي منا و لم تثأري لنفسك ، إذ قتلنا أباك و أخاك و عمك و ابنك >>[3].

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 139.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 140.

(3) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص: 178.

المبحث الثالث: الصفة – صورها و دورها –

و بعد دراستنا في المبحثين السابقين للمفاعيل و الأحوال ، سنشرع في هذا الجزء من البحث في دراسة نوع آخر من الفضلات و هي الصفات أي: النعوت ، محاولين كما اعتدنا ذلك في تعريفها و تبيان دورها في الجملة ، و الصفة أو النعت:<< هو الاسم المشتق أو المؤول بالمشتق الذي يكمل به المنعوت ، إما ببيان صفة من صفاته ، أو صفة من صفات شيء آخر له علاقة به ، و يسمى كذلك الصفة أو الوصف >>(1).

فالنعت تابع يلي موصوفه يتبعه في الإعراب ، و في هذا يقول ابن مالك:

<< يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعتا و توكيدا و عطف بدل

فالنعت تابــع متــم ما سبــق بوسمه أو وسـم ما به اعتلق

فالتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ، متم ما سبق أخرج به البدل و عطف النسق لأنهما لا يتممان متبوعهما و بوسمه أو وسم ما به اعتلق ، أخرج به التوكيد و عطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالنعت لأن النعت يتممه بدلالته على معنى المتبوع أو في ما كان متعلقا به >>(2).

و إليك هذا المثال ، و هو قول حسان بن ثابت:

<< إذا و الله نرميهم بحرب تشيب الطفل قبل المشيب >>(3)

تشيب: فعل مضارع مرفوع و علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. و الفاعل ضـمير مستتـر تقديره هي أي: الحرب. و الجملة الفعلية في محل جر صفة للحرب.

جاءت الصفة هنا في شكل جملة فعلية "تشيب الطفل" ، لتصف نوع الحرب ، حرب يشيب الطفل لهولها. فدور الفضلة هنا هو التخصيص ، إذ خصصت الحرب ، لأن: << من الوظائف التي تؤديها الصفة في الكلام هو التخصيص ، و ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، كقولك: يحتاج العلـم إلى قــراءة دائــمة و صبر طويل >>(4) ، فإذا كان الموصوف نكرة جاءت الصفة لتخصصه بعد عمومه.

و من ذلك قوله أيضا:

<< لساني صارم لا عيب فيه و بحري لا تكدره الدلاء >>(5)

(1) أحمد مختار عمر و آخرون: التدريبات اللغوية و القواعد النحوية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت. الكويت ، ط2 ، 1999م ، ص: 244.

(2) المكودي: المصدر السابق ، ص: 191.

(3)حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 33.

(4) أحمد مختار عمرو آخرون: المرجع السابق ، ص: 245.

(5) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 21.

فحسان يصف لسانه بالسيف و شعره بالبحر ، و جاء بالصفة على شكل جملة اسمية منسوخة ، و هي: "لا عيب فيه".

لا: نافية للجنس ، تعمل عمل إن ، تنصب المبتدأ و يسمى اسمها و ترفع الخبر و يسمى خبرها.

عيب: اسمها مبني على الفتح ، في محل نصب ، لأنه ليس مضافا ، و لا شبيه بالمضاف.

فيه: جار و مجرور في محل رفع خبر لا ، و جاءت الفضلة للتخصيص ، فقد خصصت لسانه بانعدام العيب.

أما في قوله:

<< و طوفت بالبيت العتيق و سامحت طريق كداء في لحوب سوائر >>[1]

يتحدث حسان في هذا البيت عن الناقة ، و في قوله: << سامحت: لانت و انقادت ، و اللحوب: الطريق الواضحة ، و سوائر: الممتدة >>[2].

الفضلة هنا هي لفظة "العتيق".

العتيق: صفة مجرورة و علامة جرها الكسرة الظاهرة على آخره.

و جاءت معرفة لأنها تتبع الموصوف من حيث التعريف و العدد و النوع. أما دورها في هذا البيت فهو التوضيح ، فقد وضحت و شرحت صفة البيت الذي طافت حوله الناقة ، هو البيت العتيق " الكعبة المشرفه" فلو اكتفى بعبارة طوفت بالبيت لن يتضح الأمر و لما فهم المقصود من البيت ، فجاءت الصفة لتوضح ما غمض ، فدور الصفة هنا هو: << التوضيح و ذلك إذا كان المنعوت معرفة كقولنا: المتنبي الشاعر العبقري كان من شعراء الحكمة المشهورين >>[3] .

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 125.

(2) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص:162.

(3) أحمد مختار عمر و آخرون: التدريبات اللغوية و القواعد النحوية ، ص: 144.

أما في قوله:

<< و كيف تصدي المرء ذي اللب للصبا و ليس بمعذور إذا ما تطربا >>[1]

فالشاعر يستفهم استفهام المنكر كيف لصاحب العقل أن يتعرض للصبا ، << و التصدي للشيء: التعرض له و إرادته إياه ، و قوله: تطرب كاستطرب ، طلب الطرب و اللهو ، و يقول لا يجمل بالعاقل لا ريب أن يتصدى للصبا و جهله ، و ليس له عذر إذا فعل بعد أن عرف ما يجلبه التصابي >>[2].

فالفضلة في البيت السابق "ذي اللب" ، جاءت صفة مجرورة ، و علامة جرها الياء لأنها من الأسماء الخمسة. لأن موصوفها هو "المرء" ، مجرور بالكسرة الظاهرة.

أما دورها – أي الفضلة – ها هنا فيكمن في توضيح المعنى و إزالة الغموض الذي يمكن أن يصيبها و كذلك تقييد المطلق ، حيث أن الشاعر لو اكتفى بالموصوف وحده: و كيف تصدي المرء للصبا؟ لكان السؤال عاما و مطلقا لأي إنسان ، و لكنه قيده بذي اللب ، و المعنى أنه لا يصح التصابي من صاحب اللب و العقل الراجح.

و بهذا نكون قد حددنا الصفة باعتبارها واحدة من أهم الفضلات في الكلام ، كما بينا بالتمثيل و التحليل دورها في الجملة العربية ، ذلك الدور الذي ينحصر في التخصيص و التوضيح ، و تقييد المطلق.

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 27.

(2) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص:49.

المبحث الرابع: المنادى – صوره و دوره –

من الفضلات التي جاء ذكرها في الديوان بصورة واسعة هي المنادى ، << و المنادى هو اسم وقع بعد حرف من أحرف النداء ، نحو: يا عبد الله >>[1] ، يعني أن المنادى هو الاسم الذي يأتي بعد حرف النداء مباشرة ، و إذا جاء بعد حرف النداء غير الاسم كالفعل مثلا ، يقدر الاسم بين حـــرف النداء و الفـــعل و يعرب منادى محذوف.

و الأصل في المنادى أن يأتي منصوبا باعتباره مفعولا من المفاعيل: << و لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا ، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا نحو: يا عبد الله ، يا رجل سوء ، و شبيها به نحو: يا خيرا من زيد ، أو نكرة مقصودة كقولك: يا رجلا خذ بيدي. و يبنى العلم المفرد ، أعني غيـــر المضـــاف و شبهـــه و النكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا ، و هو الصفة في المفرد ، و الجمع المكسر ، و جمع المؤنث السالم نحو: يا زيد ، يا رجل ، يا رجال ، يا هذان ، و الألف في المثنى نحو: يا زيدان ، أو تقديرا في المقصور نحو: يا موسى ، و المنقوص نحو: يا قاصي ، و ما كان مبنيا قبل النداء نحو: يا سيبويه ، يا حذام ، يـــا خمسة عشر و يا برق نحره ، هذا مذهب الجمهور >>[2] ، يوضح السيوطي الحالات التي يكون فيها المنادى منصوبا معربا و الحالات التي يكون مبنيا.

يقول حسان بن ثابت:

<< يا سالب البيت ذي الأركان حلية أد الغزال فلن يخفى لمستلب >>[3]

الأداة: الياء. المنادى: سالب البيت.

الغرض من النداء أن الشاعر ينادي سالب البيت و هو "الحارث بن عامر" لسرقته غزال الكعبة ، و قيده بوصفه بقوله: يا سالب البيت ليفيد التقييد و التحديد ، فالمقصود بالنداء هو الذي سلب غزال البيت لأن هناك الكثير من يحمل اسم "الحارث" ، و فائدة هذا الأسلوب هو السخرية و الذم. جاء المنادى على صيغة اسم الفاعل و هو: << وصف دال على معنى واقع من الموصوف ، أو دال على معنى قائم به ، حادث يتجدد وقتا بعد آخر بتجدد الأزمنة و تتابعها >>[4].

(1) مصطفى الغلاييني: المرجع السابق ، ص: 147.

(2) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: أحمد شمس الدين: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998م ، ج2 ، ص: 28.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 37.

(4) عبد اللطيف محمد الخطيب: المستقصى في علم الصرف ، دار العروبة ، الكويت ، ط1 ، 2003م ، ج1 ، ص: 447.

الشاعر هنا لم يناد "الحارث" باسمه و لكن ناداه بوصف على صيغة اسم فاعل و هو "سالب البيت" ، و كأن "الحارث" مهنته السلب و السرقة.

و يقول أيضا:

<< يا حار قد عولت غير معول عند الهياج و ساعة الأحساب >>[1]

عولت: هربت.

الأحساب: ساعة المفاخرة و إظهار القوة.

الهياج: الحرب.

الأداة: يا.

المنادى "حار" منادى مرخم أصلها "حارث" فـ: << حسان يهجو الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي لفراره من غزوة بدر >>[2].

إن الغرض من المنادى هو الهجاء ، و جاء المنادى على هذه الصورة من الترخيم للاحتقار ، لأن الترخيم قد يأت للتلطف أو للاحتقار ، و المنادى في هذا البيت جاء للاحتقار و هذا ما يكشفه لنا السياق. << قال ابن فلاح في المغني: أكثر ما رخمت العرب ثلاثة أسماء و هي: حارث و مالك و عامر >>[3].

و قال في موضع آخر راثيا خبيبا:

<< يا عين جودي بدمع منك منسكب و ابكي خبيبا على العادين لم يؤب >>[4]

يا: حرف نداء مبني على السكون.

عين: منادى مبني على الضم في محل نصب.

الشاعر ينادي العين و هو نداء غير حقيقي ، أن تجود على "خبيب" بدموع جارية ، لأنه لم يعد مع العائدين ، و الغرض من المنادى هو الرثاء ، و علامة الرثاء انسكاب الدموع ، و مصدر الدمع هو العين لذلك وجه الشاعر النداء إلى العين التي هي منبع الدمع ، و في ذلك تحديد للمعنى و تحسين للأسلوب و رفعة للمرثي "خبيبا" ذلك الصحابي الجليل.

---

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 24.

(2) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص:31.

(3) السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع ، ص: 228.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 37.

كما أنه قد يحذف حرف النداء "الياء" أحيانا ، كما في قول حسان:

<< و أنت بن المغيرة عبد سوء قد أندب حبل عاتقك الوطاب >>[1]

الأداة محذوفة.

المنادى: ابن ، جاء معرفا بالإضافة ، يقول السيوطي في حذف النداء: << يجوز حذف النداء اختصارا و في التنزيل: (يوسف أعرض) سورة يوسف الآية: 29. (ربنا لا تزغ قلوبنا) سورة آل عمران. الآية: 8 >>[2].

ففي البيت السابق ، فهو في هجاء "ابن المغيرة" فكأن الشاعر يقول: << يا ابن المغيرة أنت راع نعرفك من علامات الوطاب التي تركها على عاتقك حبله >>[3].

فدور المنادى يتجلى هنا في تحديد المعني بالهجاء لمجيئه بعد ضمير "أنت". و بهذا يكون الشاعر قد وصل بالمهجو إلى أقصى درجات السخرية و الازدراء.

و مثال ذلك أيضا:

<< تعاليت رب الناس عن قول من دعا سواك لما أنت أعلى و أمجد >>[4]

حذفت الأداة: و "رب الناس": هو المنادى.

المنادى في قوله "رب الناس" جاءت لتوضح ما غمض من المعاني ، فوضحت أن العلو لله رب الناس وحده.

يقول حسان:

<< يا رب اجمعنا معا و نبينا في جنة تثني عيون الحسد >>[5]

الأداة: يا.

المنادى: رب.

تثني عيون الحسد: أي تبعدها عنا.

الغرض من النداء هو الدعاء ، فالشاعر يدعو المولى عز و جل أن يجمعه و نبيه محمد صلى الله عليه و سلم في جنة الخلد. و جعل المنادى في لفظة "الرب" ، لأن الرب يدل على الملك ، و لا يطلب الشيء إلا من

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 41.

(2) السيوطي: همع الهوامع ، ص: 33.

(3) عبد الرحمان البرقوقي: المرجع السابق ، ص:73.

(4) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 55.

(5) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 65.

صاحب الملك ، و الله ربنا و رب النبي و رب الجنة ، فالكل ملكه. فاختار الشاعر في قصيدته اسم الرب ليدعو به من بين أسماء الله كلها.

و يلي هذا البيت قول الشاعر أيضا:

<< في جنة الفردوس فاكتبها لنا يا ذا الجلال و العلا و السؤدد >>[1]

الأداة: يا.

المنادى: ذا فهو منادى منصوب و علامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة ، و هو مضاف.

جاء المنادى في كلمة "ذا الجلال" لتفيد مطلقا ، و توضح مبهما.

فكلمة "ذا الجلال" قيدت و وضحت كلمة "الرب" في بيت سابق ، لأنه رب العبد ، و هو رب الجنة و الأب رب الأسرة ، و الرب في هذه الأمثلة تعني الصاحب المالك ، فجاء المنادى "ذا الجلال" ليفيد الربوبية لله وحده ذي الجلال و الإكرام.

و قوله:

<< أبا إهاب فبين لي حديثكم أين الغزال محلى الدر و الورق >>[2]

الأداة: الهمزة.

المنادى: أبا اسم من الأسماء الخمسة.

فالشاعر يوبخ " أبا إهاب" على فعلته الشنيعة ، و هي سرقتهم للغزال المحلى بالدر و الورق.

و قوله أيضا:

<< يا أيها الناس ابدوا ذات أنفسكم لا يستوي الصدق عند الله و الكذب>>[3]

الأداة: الياء.

المنادى: أي.

الهاء: للتنبيه.

دور الفضلة هنا – أي المنادى – هو النصح و الإرشاد ، فحسان ينصح بإظهار ما في نفوسهم ، أي أن يصدقوا في أقوالهم ، و استعمل لفظة "الناس" لتدل على العموم.

(1) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 66.

(2) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 137.

(3) حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 27.

و قوله:

<< يا بكر آمنة المبارك بكدها ولدته محصنة سعد الأسعد >>[1]

الأداة: يا.

المنادى: بكر آمنة.

الغرض منه هو المدح ، فالشاعر مدح "آمنة بنت وهب" و هي أم النبي صلى الله عليه و سلم ، و مدح الأم أو الأب هو مدح للابن ، لأنه إذا صلح الأصل صلح الفرع.

و قوله أيضا:

<< يا أفضل الناس إني كنت في نهر أصبحت منه كمثل المفرد الصادي >>[2]

الأداة: يا.

المنادى: أفضل الناس.

جاء المنادى على صيغة أفعل التفضيل ، لتستمر دلالة المدح و الثناء ، مدح يليق بمقام النبي صلى الله عليه و سلم ، كيف لا و هو خير خلق الله كلهم.

[1] - حسان بن ثابت: الديوان ، ص: 65.

[2] - حسان بن ثابت: الديوان ، ص:67.

الخاتـــــمـــــة

بعد بحثنا في موضوع الفضلة و دورها في بناء الجملة العربية ، من خلال ديوان حسان بن ثابت ، نصل إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات ، يمكن تلخيصها في نقاط و هي كالآتي:

- للفضلة دور في بناء الجملة العربية.
- تقوم الفضلة مقام العمدة ، نحو: تأديبي الغلام مسيئا.
- تزيد الفضلة في القيمة الإخبارية للجملة.
- قد تفوق الفضلة العمدة من حيث القيمة الإخبارية كقولك مثلا: حضر الطبيب بعد فوات الأوان.
-المفعول به أكثر الفضلات من حيث الأهمية و الاستعمال ، يكاد أن يعادل العمدة في القيمة الإخبارية.
- من أكثر الأدوار التي يجيء فيها المفعول به ، هو توضيح الغامض.
- المفعول فيه غالبا ما يكون لتقييد مطلق سواء أكان تقييدا زمنيا أم تقييد مكانيا.
- يأتي المفعول المطلق غالبا لتفسير مبهم.
- المفعول لأجله و المفعول معه ، يوضحان ما غمض غالبا.
- الحال وصف لمبهم.
- الصفة تقييد المطلق.
- المنادى له مواضع عديدة ، يأتي في موضع المدح و الذم و الهجاء كما يأتي لتحقيق أغراض أخرى.
- كما أن الفضلات أحيانا تتبادل الأدوار ، فتتوسع لتحقق أغراضا أخرى تتناسب مع السياق الذي ترد فيه.

هذه هي الفضلة ، و هذا هو دورها ، أرجو أن أكون وفقت في هذه الدراسة ، و الله أسأل أن يكون هذا المنجز ذا نفع لمن استعان به ، و الله ولي التوفيق.

ثبت المصادر

و

المراجع

● **القران الكريم** ، برواية ورش.

– إبراهيم أنيس ، من أسرار البلاغة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط6 ، 1978م.
إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، دار العلوم ، القاهرة ، مصر، ط2 ،1992م.
– إبن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت.
– إبن الحاجب ، الكافية ، مكتبة البشرى ، كراتشي ، باكستان ، ط1 ، 2011م.
– ابن الصبان ، حاشية ابن الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، تح: طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية ، البصرة العراق ، ط1 ، 1984م.
– ابن العثيمين محمد بن صالح ، شرح المقدمة الأجرومية ، اعتنى به و خرج أحاديثه: محمود بن الجميل دار الإمام مالك ، البليدة ، الجزائر ، ط3 ، 2010م.
– ابن عقيل بهاء الدين ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تح :كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة السعودية ، ط2 ، 2001م.
– ابن مالك محمد بن عبد الله ، شرح الكافية ، تح: علي محمد معوض ، و عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، 2000م.
– ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تح: عبد السلام هارون ، دار صادر ، بيروت لبنان ، دط ، دت.
– ابن هشام الأنصاري المصري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: محمد محي الدين بن عبد المجيد المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، دط ،1991م.
– ابن هشام النحوي جلال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، اعتنى به: محمد أبو الفضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2001م.
– إبن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي ، شرح المفصل ، تح: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001م.
– أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب، دط 2001م.

- أحمد مختار عمر وآخرون : النحو الأساسي ، دار سلاسل للطباعة الكويت ، ط4 ،1994م.
- أحمد مختار عمر وآخرون ، التدريبات اللغوية و القواعد النحوية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت الكويت ، ط2 ،1999م.
- الأصفهاني ، محمود بن عبد الرحمان بن أحمد ، بيان المختصر شرح مختصر لابن الحاجب في أصول الفقه ، تح: محمد مظهر ، جامعة أم القرى ، إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، السعودية ، ط1 1986م.
- إيميل بديع يعقوب ، موسوعة علوم اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 2006م.
- بن حمودة بوعلام ، مكشاف الجمل ، دار الأمة ، برج الكيفان ، الجزائر ط1 ،2002م.
- الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد النحوي دلائل الإعجاز ، دار أنيس ، الجزائر ، دط 1997م.
- حسان بن ثابت ، الديوان ، شرحه و كتب هوامشه ، عبدو أمهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1994م
- حسن منصور الشيخ ، الجملة العربية ، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2009م.
- الزمخشري أبو القاسم ابن محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية ، تح: صالح قباوة ، دار عماد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004م.
- السامرائي فاضل صالح ، الجملة العربية تأليفها و أقسامها ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط3 2007م.
- سعيد الأفغاني الموجز في قواعد اللغة العربية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان د ط ، د ت .
- سليمان فياض ، النحو العصري ، مركز الأهرام ، القاهرة ، مصر ، ط1 ،1995م.
- سناء البياتي ، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 2003م.
- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر ، ط3 ، 1988م.

- السيوطي جلال الدين عبد الرحمان ابن أبي بكر ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: .أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998م.
- شوقي المعري ، إعراب الجمل و أشباه الجمل ، دار الحارث ، دمشق ، سوريا ، ط1 1997م.
- عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1974م .
- عبد الرحمان البرقوقي ، شرح ديوان حسان بن ثابت ، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الكتاب العربي . بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004 م.
- عبد الله محمد النقراط ، الشامل في اللغة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا . ط1 ،2003م.
- عبد اللطيف محمد الخطيب ، المستقصى في علم الصرف ، دار العروبة ، الكويت ، الكويت ، ط1 2003م.
- عبده الراجحي ، في التطبيق النحوي و الصرفي ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية ، مصر ، د ط 1995م.
- محمد الأندلسي جمال الدين بن عبد الله الطائي ، شرح التسهيل لابن مالك ، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي ، دار هجر للطباعة و النشر ، الجيزة ، مصر ، ط1 ، 1990م.
- محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، دار الفرقان ، عمان ، الأردن ط1 ،1985م.
- محمد عبد الله جبر ، الأسلوب و النحو ، دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ، دار الدعوة الإسكندرية ، مصر ، دط ، دت.
- مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، راجعه الدكتور: عبد المنعم خفاجة ، المكتبة العصرية بيروت ، لبنان ، ط28 ،1993م.
- المكودي أبو زيد عبد الرحمان بن صالح ، شرح لمكودي على الألفية ، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1996م.
- مهدي المخزومي ، النحو العربي نقد و توجيه ، الدار العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر، ط2 1986م.
- نادية رمضان محمد نجار ، الواضح في النحو و تطبيقاته ، جامعة حلوان ، مصر ، ط1 ، 2006م.

- يحياوي يوسف ، الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديوان محمد العيد آل خليفة وأحمد سحنون دراسة نحوية تحليلية وموازنة ، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، دط 2013م.

فهرس الـــمـــوضوعات

فهرس الموضوعات:

المقدمة .....أ

الفصل الأول: الفضلة تعريفها و عناصر

المبحث الأول: الجملة العربية تعريفها ماتها 1

أ/ الجملة العربية تعريفها.....1

ب/تقسيم الجملة العربية.....6

المبحث الثاني: العلاقة الإسنادية و مفهوم العمدة

أ/العلاقة الإسنادية 11

ب/مفهوم العمدة 13

المبحث الثالث: الفضلة تعريفها و إعرابها

أ/تعريف الفضلة 17

ب/إعراب الفضلة 19

الفصل الثاني : الفضلة ودورها في بناء الجملة العربية من خلال شعر حسان بن ثابت.

المبحث الأول: المفعولات و دورها في الجملة

المفعول به 24

المفعول فيه 27

المفعول المطلق 30

المفعول معه و المفعول لأجله 31

المبحث الثاني: الحال – صورها و دورها – 33

المبحث الثالث: الصفة – صورها و دورها – 36

المبحث الرابع: المنادى – صوره و دوره – 39

الخاتمة :.....45

ثبت المصادر و المراجع: 47

فهرس الموضوعات: 52